الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة الماستر

في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: مالية و بنوك

من إعداد: خنادقي حسناء و نهاري سلاف

# تقييم و تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية

## -دراسة حالة بنك BADR (وكالة سبدو)-

*أعضاء لجنة المناقشة*

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ. عياد سيدي محمد | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | رئيسا |
| أ. قراري يمينة | أستاذة محاضرة | جامعة تلمسان | ممتحنة |
| أ. علي بلحاج ياسين | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | مشرفا |

السنة الجامعية: 2018/2017

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي نورنا بنور العقل وهدانا الى طريق المعرفة وأمدنا بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل، فله الحمد حتى يرض وله الشكر بعد الرضى

أتقدم بفائق الشكر والاحترام الى الأستاذ المشرف السيد

" علي بلحاج ياسين"

الذي لم يبخل علينا بمعلوماته القيمة وتوجيهاته ونصائحه طيلة السنة

كما أتقدم بشكري الخالص الى أعضاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدو على تعاونهم وجهودهم المبذولة معنا

كما لا أنسى تقديم كامل احترامي الى أعضاء لجنة المناقشة التي تحملت عناء قراءة هذه المذكرة

والى كل من ساعدنا في إتمام هذه المذكرة

# الاهداء

الى من ربتني وغمرتني بحنانها، الى من  سهرت الليالي

الى من تشوقت لرؤيتي لما انا عليه اليوم

الى امي الغالية

الى من تحمل مشقة الحياة وعنائها لأجلنا، الى من سهر لياليه لتلبية حاجياتنا،

الى من تعلمة منه معنى الحياة

الى ابي العزيز

الى نور حياتي ومصابيحها اخوتي "عبد الغاني و لمنور"

الى وحيدتي وغاليتي اختي "فادية"

والى زوجها الكريم

الى برعومة العائلة "نعال"

الى اخوتي وصديقات دربي "زوليخة، بشرى، رانية، رتيبة"

الى صديقتي في الدراسة وشريكتي في هذا البحث "سلافة"

الى كل من ساندني في هذا العمل سواء من قريب او بعيد ولو كانت

بكلمة او ابتسامة

خنادقي حسناء

# الاهداء

الى كل من نطق بكلمة التوحيد بلسانه وصدقها قلبه الى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام

الى القلب الحنون الى حضن الأمان ومنبع الرأفة الى من نمت في رحمها وترعرعت في احضانها الى نبض قلبي ومنى عمري

تلك هي امي الحبيبة

الى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة الى من وقف بجانبي دوما وشجعني على الاستمرار في الحياة

الى ابي العزيز حفظه الله بدوام الصحة والعافية

الى من حملنا رحم واحد وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها وجعلهم الله لي سندا "اختي فاطمة، غانية واخي احمد"

الى من كتبه الله شريك حياتي "سفيان"

الى ابني الغالي" محمد إبراهيم خليل"

الى رفيقة الدرب التي تقاسمت معها عذاب هذا العمل "حسناء"

الى اخوة الدراسة "زوليخة، مريم، بشرى، سهام، رانية، رتيبة"

نهاري سلافة

**الملخص:**

تعد عملية منح الائتمان من اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك وخاصة منها البنوك التجارية الا انه و بالرغم من أهمية هذه الوظيفة فإنها تعرض البنوك الى مخاطر عديدة ومتنوعة ذلك لان القروض التي تمنحها هي عبارة عن ودائع المتعاملين الاخرين معها.

حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة ماهية مخاطر القروض التي يواجهها البنك التجاري و توضيح الاجراءات اللازمة من اجل تقدير المخاطر المرتبطة بالقروض وكذا الأساليب اما الوقائية منها التي من خلالها يمكن تفادي هده المخاطر او العلاجية وهي لتحصيل القروض من المدين، بالإضافة الى ما استخلصناه من الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بسبدو انها تعتمد على نفس الاجراءات والاساليب لتفادي خطر القرض.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القروض، مخاطر القروض، مؤشرات النسب المالية، الضمانات، التحصيل.

Résumé :

Le processeur de crédit est t'une des fonctions les plus importantes des banques en particulier des banques commerciales, Mais malgré l'importance de cette fonction. Les banques sont exposées à de nombreux risques, Parce que les prêts accordés sont les dépôts d'étude est de connaitre les risques des prêts consentis aux banques commerciales et de clarifier les procédures nécessaires pour évaluer les risques associés aux prêts. Aussi que les méthodes préventives par lesquelles ces risques peuvent être évités au réparés en plus de ce que nous avons conclus l'or d'une étude au sein de la banque BADR de SEBDAU.

Les mot clés : les banques commerciales – les prêts – les risques des prêts – les rations financiers – les garanties – collection.

## قائمة المحتويات:


| العنوان | الرقم |
|---|---|
| الشكر | أ |
| الاهداء | ب |
| الاهدء | ج |
| تلخيص | د |
| قائمة المحتويات | ه |
| قائمة الجداول | و |
| قائمة الاشكال | و |
| قائمة الملاحق | و |
| المقدمة | 01 |
| الفصل الأول: الادبيات النظرية | 04 |
| المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية | 05 |
| المبحث الثاني: ماهية القروض المصرفية | 09 |
| المبحث الثالث: مخاطر القروض وطرق تسييرها | 28 |
| الفصل الثاني: الدراسات السابقة | 49 |
| المبحث الأول: عرض لاهم الدراسات السابق والمقارنة مع الدراسة الحالية | 49 |
| الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية | 63 |
| المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 64 |
| المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استغلالي ب BADR بنك ـ سبدو | 78 |
| خاتمة عامة | 85 |
| المراجع | 88 |
| الملاحق | 93 |
| الفهرس | 108 |

**قائمة الجداول:**


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جدول الدراسات السابقة | 57 |
| 02 | احصائيات القروض الممنوحة من 2014الى يومنا من قبل بنك BADRبسبدو | 75 |


**قائمة الاشكال:**


| عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|
| أنواع القروض المصرفية | 20 |
| معايير منح القروض المصرفية | 24 |
| إجراءات منح القروض المصرفية | 27 |
| الهيكل التنظيمي للوكالة العامة BADR بنك | 66 |
| الهيكل التنظيمي لوكالة BADR | 67 |
| إجراءات منح القروض من قبل BADR | 74 |


**قائمة الملاحق:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | ملف فتح الحساب | 91 |
| 02 | اتفاقية القرض | 92 |
| 03 | محضر معاينة من طرف البنك | 93 |
| 04 | السندات الممضاة من طرف المستفيد | 94 |
| 05 | وثيقة لتسديد القرض(تجزئ نقدي) | 96 |
| 06 | الاعذار الثاني للوفاء بالدين | 95 |

# مقدمة عامة

ان الدراسات المالية و المصرفية تكتسي على أهمية قصوى في الحياة العلمية و العملية، اذ ان البنوك التجارية تحتل أهمية كبيرة ضمن تلك الدراسات، فهي تلع دورا هاما في تنفيذ السياسة المالية للدولة بمختلف عناصرها كما انها تساهم في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وكذا تحقيق أهدافها واستراتيجيتها ضمن اطار البيئة المالية و المصرفية، كما انها تعتمد إجراءات مالية ومصرفية متعددة وذلك من خلال المنافسة.

ويعد الائتمان من اهم مصادر التمويل المعروفة لضخ الأموال اللازمة في المشروعات الاقتصادية المختلفة، فهو وظيفة تقليدية تمارسها البنوك و المؤسسات المالية من امد بعيد، ومادامت البنوك تقبل الودائع ستظل دائما تعمل على منح القروض بمختلف أنواعها.

فوظيفة منح الائتمان المصرفي تعتبر من اخطر الوظائف التي تقوم البنوك بممارستها ، وتتميز هذه الوظيفة بمخاطر يصعب التنبؤ بها، و للحد منها تقوم البنوك التجارية بتنويع القروض التي تمنحها لزبائنها وفقا لأسس معينة والتي تؤدي الى تدنية المخاطر الائتمانية المتوقعة وذلك من خلال اعتمادها على طرق علمية والتي يتم من خلالها تحديد الشروط اللازمة لمنح القروض وكيفية تقييم مخاطرها ومواجهتها في حالة تعثرها ، وهدا موضوع بحثنا الذي سنحاول من خلاله الإجابة على الإشكالية التالية:

**كيف يعمل البنك على تقييم وتسيير خطر القرض؟**

- **الأسئلة الفرعية:**

و انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية ، والتي تتمثل فيما يلي:

. ماهي الطرق المعتمدة من طرف البنك لتقييم خطر القرض؟

.كيف يمكن للبنك مواجهة خطر القرض في حالة وجوده؟

- **الفرضيات:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا الاعتماد على الفرضيات التالية:

. يعتمد البنك على طريقتين لتقييم خطر القرض.

. يتم اتخاذ القرار الائتماني بناءا على شخصية العميل وقدرته على السداد.

- **أسباب ومبررات اختيار الموضوع:**

. الموضوع من بين الموضوعات المهمة في التخصص الدي ادرسه.

. اكتساب الخبرات العلمية في المجال الميداني.

. أهمية هدا الموضوع في الحياة الاقتصادية، وخاصة في مجال تدعيم الشباب وتمويل مشاريعهم.

- **أهمية البحث:**

. تعد البنوك من اهم مصادر التمويل لما تحققه من أرباح.

. التعرف على مختلف المخاطر التي تواجه البنك عند منحه الائتمان.

. تبين لنا من خلال هدا البحث الطرق و الوسائل الواجب اتباعها لتقييم وتسيير خطر القرض وكيفية تجنبه.

- **اهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هده الدراسة الى:

. دراسة معايير واسس المتبعة من طرف البنك التجاري عند منحه الائتمان.

. دراسة الطرق المستعملة من طرف البنك لمواجهة خطر القرض.

. اختبار مدى صحة الفرضيات والاجابة على الأسئلة المطروحة.

- **صعوبات البحث:**

. صعوبة الحصول على الموافقة من البنك للقيام بالدراسة التطبيقية.

. عدم توفر الوقت.

. قلة البيانات والوثائق في مكان التربص والتي يصعب الاطلاع عليها بداعي السرية.

- **المنهج المتبع:**

اعتمدنا في بحثنا هذا على بعض المناهج العلمية ، و التي من خلالها توصلنا الى الاجابة على الاشكالية وتتمثل في:

المنهج الوصفي: استعلنا هدا المنهج في اعطاء بعض المفاهيم حول القروض البنكية والمخاطر المتعلقة بها .

المنهج التحليلي: المستعمل في تقييم وتقدير خطر القرض وذلك بصدد التحكم فيه.

- **حدود الدراسة:**

الحدود الموضوعية: القاء الضوء على البنوك التجارية والقروض الممنوحة من طرفها بالإضافة الى المخاطر المرتبطة بها وكيفية تسييرها.

الحدود المكانية: دراسة ميدانية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة سبدو.

الحدود الزمانية: مدة التربص كانت 30 يوما(يومين في الأسبوع)

- **هيكل الدراسة:**

تم تقسيم مبحثنا هذا الى 03 فصول أساسية تتمثل في:

الفصل الأول: و الذي خصصناه للأدبيات النظرية، والذي قسم بدوره الى ثلاث مباحث، المبحث الأول يخص البنوك التجارية، المبحث الثاني يخص القروض المصرفية اما المبحث الثالث فيخص مخاطر القروض و طرق تسييرها.

الفصل الثاني: تناولنا فيه الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: خصص للدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – سبدو للتعرف على مخاطر القروض بالبنك وكيفية تسييرها.

# الفصل الأول:

# الأدبيات النظرية

**تمهيد:**

البنوك همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، امما أدت الى تطور العلاقات الاقتصادية حيث نجد هده البنوك تمثل جهاز مصرفي هام تمثل الدي يمثل قمته البنك المركزي و الدي يختلف عن غيره من البنوك اد انه يقوم بمهمة الاشراف التوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي، بينما الى البنوك التجارية فاهم وظائفها قبول الودائع وتقديم القروض حيث يعتبر هدا الأخير العامل الأساسي في المؤسسة البنكية، ولهدا يكون البنك معرض الى اخطار مختلفة و هدا ما سنتطرق اليه في هدا الفصل والدي يشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البنوك التجارية

المبحث الثاني: القروض المصرفية

المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية وطرق تسييرها

## المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

تعمل البنوك على قبول الودائع ومنح القروض بما يحقق أهدافها ويرفع من اقتصادها، كدلك تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار.

### المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها

#### أولا: تعريف البنوك التجارية

هناك عدة تعاريف للبنك التجاري منها:

. البنك التجاري هو منشاة مالية متخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى الى تحقيق الربح، اد انها توفر نظاما ذا كفاءة يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الافراد كما انها تقوم بتسويق كافة المعاملات المالية التي تتم بين المؤسسات المالية والافراد، ودلك بالإضافة الى انها تمنح التمويل سواء للمنتجين او المستهلكين.[1]

. هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية ذات العجز أي التوسط بين المقرضين والمقترضين.[2]

. البنوك التجارية هي المصرف التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بمصارف الودائع، واهم ما يميزها عن غيرها قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.[3]

. وبصفة عامة يمكن تعريف البنك التجاري على انه مؤسسة مهمتها الأساسية الحصول على أموال من الجمهور على شكل ودائع ومنحها قروض للزبائن.

#### ثانيا: خصائص البنوك التجارية

هناك مميزات تتميز بها البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية وهي: الربحية، السيولة والأمان

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص14
[2] د. احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص202
[3] د. زيان سليم رمضان محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار الميسرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1996، ص10

***الربحية:** وهي عبارة عن صافي الربح بعد طرح مجموع النفقات من الايرادات الكلية، وهي تأثر على قدرة البنك على توظيف أمواله.[1]

***السيولة:** هي عبارة عن خاصية تحدد المركز المالي للبنك، تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب كما انها تظهر من خلال سهولة تحويل اصل الى نقد جاهز، فعلى البنك المحافظة على اكثر قدر ممكن من الأموال وذلك لضمان مختلف المسحوبات الكبيرة.[2]

***الأمان:** او ما يعرف بالضمان ويتمثل في الثقة بين البنك والمودع فالبنك حريص على الأموال الودعة لديه و المودع يبحث عن ملجأ آمن لأمواله، فهو يحصل على إثباتات خطية تؤكد حقه موقع ومؤرخ بموجب القانون هدا من جهة ومن جهة أخرى يأخذ البنك كل الاحتياطات اللازمة اثناء منح القروض وذلك من خلال الضمانات التي يقدمها طالب القرض.[3]

**المطلب الثاني: اهداف ووظائف البنوك التجارية**

**أولا: اهداف البنوك التجارية**

. البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية هدفها الرئيسي تحقيق اكبر ربح باقل تكلفة و دلك من حلال تقديم القروض، خلق النقود.

. تسعى البنوك التجارية الى تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النمو الاقتصادي

. تهدف هده البنوك الى تحقيق اهداف اجتماعية كتقديم قروض لمن بحاجة اليها ،كما توفر مناصب شغل.

. لا يقتصر عمل البنك على تلقي الودائع ومنح القروض بل تتعدى هدا النطاق، حيث اصبح يقوم بتمويل المشروعات الصناعية، شراء السندات الحكومية والغير حكومية.

**ثانيا: وظائف البنوك التجارية**

يمكن تقسيم وظائف لبنوك التجارية الى وظائف تقليدية وأخرى حديثة:

1. **الوظائف التقليدية:** ويمكن اجمالها فيما يلي:

[1] خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص 12
[2] طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2006، ص 25
[3] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية- مصر، الطبعة الثالثة، 2010، ص 11

أ. قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف من:[1]

✓ ودائع لأجل: وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها كلها او حتى جزء منها الا بعد انقضاء الاجل المتفق عليه مع المصرف.

✓ ودائع تحت الطلب: "الحساب الجاري" وهي الودائع التي تودع لدى المصرف دون قيود او شروط، حيث يستطيع صاحبها ان يسحب منها في أي وقت شاء ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

✓ ودائع تحت اشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها الا بعد ان يخطر بنكه برغبته في السحب ودلك بعد مدة زمنية متفق عليها.

ب. منح قروض وهي على عدة أنواع:

✓ قروض بدون ضمان: تمنح هده القروض على أساس الثقة التي يمنحها البنك للمتعاملين، كونه متأكد من مركزه المالي.

✓ قروض بضمان: ودلك بتقديم المتعامل للبنك أوراق مالية او سلع مختلفة.

ج. خلق النقود: هي من اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية عن غيرها من البنوك، ويقصد بها ان البنوك تتلقى ودائع من الافراد على شكل نقود أساسية، ثم تقوم بتوليد ودائع اكبر من تلك الودائع الأساسية التي اودعت لديها.[2]

2. **الوظائف الحديثة**: وندكر منها[3]:

. تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل تقتهم بالمصرف.

. المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.

. تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

[1] د. رشاد العصار رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص70
[2] أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة متنوري، قسنطينة، الطبعة الثانية، 1996، ص16
[3] زيان سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة أولى، 2000، ص16-17

. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.

. تحويل العملة للخارج.

. تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.

. خدمات البطاقة الائتمانية.

. شراء وبيع العملات الأجنبية والعربية.

. فتح الاعتمادات المستندية.

. شراء وبيع الشيكات الأجنبية.

. إدارة اعمال وممتلكات العملاء.

**المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك التجارية**

تختلف البنوك من حيث اعتمادها على مصادر تمويلها الا انها تنقسم الى مصدرين رئيسيين هما:

**أولا: المصادر الداخلية**

ونعني بها أموال البنك الخاصة والتي تظهر على شكل راس المال والاحتياطات القانونية والاحتياطات الخاصة، الا انها تمثل نسبة ضئيلة من موارد البنك، كما انها تعبر عن الأمان لأصحاب الودائع في وقت الازمات.

**ثانيا: المصادر الخارجية**

أ. **الودائع:** وتعتبر من اهم المصادر الخارجية لتمويل البنك التجاري سواء كانت ودائع تحت الطلب او ودائع ثابتة.

ب. **الاقتراض من البنك المركزي:** عند الحاجة الماسة للنقود يلجا البنك للاقتراض من البنك المركزي وذلك لمواجهة حالات السحب الشديد او لأغراض خاصة.

ت. **الاقتراض من الغير:** ويمكنها أيضا الاقتراض من بنوك أخرى او مؤسسات مالية مختصة بالتمويل.

**المبحث الثاني: ماهية القروض المصرفية**

من اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية هي استقبال الودائع وخصم الأوراق بالإضافة الى تقديم القروض التي تعتبر الوظيفة الأساسية لها، بالرغم من اختلاف المفاهيم الاقتصادية للقروض الا ان الجميع يتفق على انها مبلغ مالي يقوم بمنحه الجهاز المالي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية معينة وبسعر فائدة محدد مسبقة.

**المطلب الأول: تعريف القرض المصرفي واهميته**

**أولا: تعريف القرض المصرفي**

تختلف مفاهيم القروض بالنسبة للباحثين كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة من اجل التوضيح أكثر.

**القرض لغة**

هو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالاموال الازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.[1]

**كما يمكن تعريف القرض على انه**

مبلغ من المال يضعه المقرض "الدائن" بين يدي المقترض "المدين" لمدة زمنية معينة ولغرض معين او غير معين على ان يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه. كما قد يكون المقرض مضمونا او غير مضمون و يسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق اما بدفعة واحدة بتاريخ معين او على دفعات محددة التواريخ.[2]

**اقتصاديا**

[1] عبد المطلب عبد الحميدٌ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعيةٌ، الإسكندرية – مصر2000، ص 103
[2] أبو عتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص37

القرض يعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج و الاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما : الثقة و المدة. و هو يعني مبادلة مال حاضر بوعد وفاء تسديد مقبل، على ان يتنازل احد الطرفين مؤقتا عن ماله على امل استعادته في وقت اخر.[1]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استنتاج ان القرض هو تلك الخدمة التي يقدمها البنك للعميل على شكل قيمة مالية على ان يتعهد المستفيد بدفع مستحقاته في الفترة المتفق عليها، فعملية الاقتراض ترتكز على ثلاث خصائص:

**الثقة:** تعتبر العامل الأساسي في قرار الائتمان بالنسبة للبنك، والتي يجب ان تكون متبادلة بين البنك والعميل اذ تتلخص في القدرة على تسديد القرض في الوقت الحدد.

**المدة:** هو العنصر الجوهري في الائتمان و الدي يمثل الفترة الزمنية بين منح الأموال واستحقاقها، كما يتم على أساسه تحديد معدل الفائدة اد تنقسم القروض وفق هدا المعيار الى:

. قروض محددة الاجل: تعرف بقروض قصيرة الاجل تتراوح من 3 أشهر الى سنة.

. قروض طويلة الاجل: التي تزيد عن 5 سنوات الى 25 سنة.[2]

**معدل الفائدة:** هو مؤشر هام تقاس على أساسه تطورات العديد من المتغيرات الاقتصادية و النقدية، حيث يلتزم المقترض بدفعه إلى البنك مقابل تنازله المؤقت على السيولة، فمن وجهة نظر البنك كمؤسسة تجارية هناك اعتباران أساسيان يدخلان في تحديد مستوى فيتمثل في تحديد معدل الفائدة .[3]

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 90
[2] ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، جامعة بوزريعة، الجزائر، طبعة 1993، ص 145
[3] صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة لدكتوراه، 2008، ص6-7

**ثانيا: أهمية القروض المصرفية**

للقروض المصرفية أهمية بالغة تتمثل فيما يلي [1]:

- ✓ للائتمان دور كبير في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك والإنتاج، ففي مجال الاستهلاك يسمح الائتمان بتوزيع إنفاقهم بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن إذا أحسن الفرد استغلال ما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية فضلا عن تأثيره في توسيع سوق السلع الاستهلاكية مما يشجع على الإنتاج الكبير.
- ✓ يلعب الائتمان دورا هاما فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي.
- ✓ تشغيل الأموال العاطلة بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الاجل، أي ان المقترض يستفيد من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخل مربح وبالمقابل فإن المقترض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.
- ✓ تعتبر القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على أرباح أي انها تمثل الجانب الأكبر في استخداماته ، كما تؤدي إلى زيادة الودائع والنقد المتداول في المجتمع وتعمل على توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية و الخدماتية[2].
- ✓ كما أن الائتمان يلعب دورا كبيرا في الاقتصاديات المعاصرة وتزداد تلك الأهمية كلما تطور الاقتصاد وازداد حجم التبادل ومن ثم تزداد الحاجة إلى الائتمان [3].

**المطلب الثاني: أنواع و وظائف القروض المصرفية**

**أولا: أنواع القروض المصرفية**

باختلاف وتنوع البنوك في الجهاز المصرفي تختلف القروض المصرفية ففي أي بنك نجد أنواعا من القروض حيث تنقسم الى ثلاثة فروع وهي:

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، اساسيات لاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية- مصر،2003، ص82-83
[2] ايهاب الدسوقي، النقود والبنوك والبورصة، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2008، ص 107
[3] عبد الله الطاهر، مرفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، بدون بلد النشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 362

### 1. قروض الاستغلال:

هي تلك القروض الموجهة لتمويل الجانب الاستغلالي في المؤسسة او لتغطية النقص الظرفي او المؤقت في راس المال العامل، و هدا النوع من القروض لا يتعدى مدته 18 شهرا، ويعتبر هدا النوع من القروض من اهم الانشطة التمويلية للبنوك التجارية و بما انها قروض قصيرة الاجل فان البنوك غالبا ما تستخدم لتمويلها الودائع الجارية نضرا لنشاطها، و من مميزات هده النشاطات انها تتكرر باستمرار وتأخذ الجزء الاكبر من العمليات التمويلية خاصة لدى البنوك التجارية، وتتبع هده القروض وضعية صندوق المؤسسة اي تارة مدينا وتارة اخرى دائنا وذلك حسب النشاط و هدا النوع من القروض ينقسم الى:

❖ **قروض الاستغلال العامة:**

سميت بهذا الاسم لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة اجمالية وليس لأصل معين، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق وتستخدم لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، وتنقسم بدورها الى:

أ. **تسهيلات الصندوق:**

تمنح هده القروض لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي يواجهها الزبون و يتم اللجوء الى مثل هده القروض في فترات معينة كنهاية الشهر عند تكرر النفقات، كما يشترط ان لا يفوق هدا الاعتماد على رقم الاعمال الشهري الدي تحققه المؤسسة، ويسمح هدا القرض لصاحبه ان يصبح مدينا لمدته قصيرة تمتد لبضعة أيام مع تحديد مبلغ معين.[1]

ب. **السحب على المكشوف:**

يعرف هدا النوع من القروض على انه تسهيل الصندوق لكن لمدة طويلة تصل لعدة شهور، ويقصد به المبلغ الدي يسمح به البنك لعميله بسحبه، ويقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها (الدي يفوق رصيد الدائن) والمعروفة بمدة المكشوف التي يتحول فيها الحساب من دائن الى مدين وقد تصل مدتها الى سنة واحدة.

[1] صادي خديجة، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض، 'رسالة ماجستير غير منشورة'، فرع تسيير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1998-1999، ص65

ب. **القرض الموسمي:**

ينشا هدا النوع من القروض عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي والتي تواجه اختلالا بين فترة التمويل وفترة البيع، ويتم عن طريق اكتتاب سند امر من طرف المستفيد، ولا يقوم بتمويل كل التكاليف وانما يمول جزاء من هده التكاليف الناجمة عن هدا النوع من النشاط ويمنح لمدة سنة كأقصى حد.

د. **القروض المتتالية**[1]:

تمنح هده القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بمشاريع ولها حظوظ كثيرة في النجاح والتي تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد ويتم تسديد هده القروض بالموارد الناجمة عن تحقيق القروض، حيث تمنح هده القروض في الحالات التالية:

. عندما تقرر مؤسسة ما رفع راس مالها في هده الحالة يتدخل البنك بطلب منها حيث يمنحها تسبيقا لان تحقيق هده العملية يتطلب وقتا لإنجاحها.

. في حالة انشاء مصنع او شراء تجهيزات يتطلب أموالا باهظة، ولهدا تطلب المؤسسة تسبيق بنكي في انتظار:

- اما الحصول على قروض استثمار.
- او التنازل عن بعض أصولها (تجهيزات، مباني قديمة.

في هده الحالة يكون تدخل البنك ضروري لمنح القرض المتتالي لأنه ليس من السهل على هده المؤسسة إيجاد زبون يقوم بشراء أصولها او حصولها على قرض استثمار في مدة قصيرة، وهنا البنك يكون معرض لخطرين متمثلين فيما يلي:

. عدم قدرة المؤسسة على التسديد وهذا لعدم وجود مشتري للأصول المراد بيعها او عدم قبول ملف القرض الاستثماري.

. الأموال المتحصل عليها عن عملية بيع الأصول المتداولة أو الحصول على قرض استثماري يمكن أن يوجه لأغراض أخرى غير تسديد القرض المتتالي.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 61

خ. **قروض الربط:**

هو عبارة عن قرض لتمويل عملية مالية لها حظوظ اكيدة او شبه اكيدة للإنجاز، عند ربح الوقت عند تمويل مشروع استثماري حيث تتقدم المؤسسة بطلب تسبيقات من البنك في حين الموافقة على القرض، وهدا النوع من القروض يعوض السيولة المنعدمة او الناقصة.

❖ **قروض الاستغلال الخاصة:**

"موجهة لتمويل اصل معين من بين هده الأصول" وتنقسم الى: [1]

أ. **تسبيقات على البضائع:**

هو عبارة عن قرض يقدم الى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل دالك على بضائع كضمان، وينبغي على البنك التأكد من وجود هده البضائع وطبيعتها، مواصفاتها، قيمتها المالية. ويمنح هدا النوع خاصة لتمويل المواد الأساسية، ويستعمل في الجزائر لتمويل البضائع المصنعة والنصف مصنعة.

ب. **تسبيقات على الصفقات العمومية:**

هي عبارة عن اتفاقيات للشراء او تنفيذ اشغال لصالح السلطات العمومية، تنظم هده الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع، نجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات العمومية، لدا فعلى المقاول اللجوء الى البنك للحصول على هده الأموال لمواجهة نفقات المشروع، حيث نجد ثلاث أنواع من هده التسبيقات:

**. قروض التمويل الاولي:** يمنح هدا القرض عند بداية الشروع المتفق عليه اد يتوفر للمقاول الأموال الكافية للانطلاق في المشروع فيلجا الى البنك الدي يمنحه قرضا مساويا لهده التسبيقات مقابل ضمان من المؤسسة.

[1] سعيد سيف النصر، دور المصارف في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص65

**. تسبيقات على الديون الناشئة الغير مثبتة:** تمنح هده التسبيقات على أساس وثائق مقدمة من طرف الزبون وموثق عليها من الإدارة العامة، فالبنك في هذه الحالة يقدم له ضمان أكبر يجعله يوافق على تقديم تسبيق بنسبة80% من المبلغ الإجمالي للجزء المنجز، عكس الحالة السابقة التي لم يتجاوز 70% أي اقل ضمانا[1].

**. تسبيقات على الديون الناشئة والمثبتة:** تمنح هده الأخيرة عندما يوافق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء المشروع.

ت. **الخصم التجاري:**

الخصم هو عملية القيام بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها يقابله خصم من قيمتها، ثم يحصل قيمتها من المدين في التاريخ المحدد[2].

ان عملية الخصم التجاري هي عملية ائتمان وخصم في ان واحد، خصم باعتبار أن الاستيفاء المعجل للدين لابد لهم من ثمن وهدا الثمن هو الخصم، اما ائتمان باعتبارها تتضمن مالا على أساس القرض وانتظار الوفاء به في الموعد المحدد.

❖ **القروض بالإمضاء (التوقيع):**

هي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزبائنهم ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل ضمانات احتياطية او كفالة او قبول، عند عدم القدرة على الدفع ويتم تقديم هده العهود على شكل توقيعات لصالح الدائنين على ان يتم سداد القرض[3].

وينقسم الى ثلاث اقسام:

أ. **الضمان الاحتياطي:**

هو عبارة عن التزام لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطا عندما يحدد مانح الضمان شروطه لتنفيذ الالتزام، وقد يكون العكس أي لا شرطيا ادا لم يحدد المانح شروطه.

[1] Anna set Khorche ،crédit d'exploitation, PGS Banque, ESC,1997, p08

[2] شاكر قزويني، مرجع سابق، ص 95

[3] George celée, l'entreprise et la banque ,1983, p330,331

ب. **الكفالة:**

هو التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق الزبون في حالة عدم قدرته على الوفاء بديونه، ويحدد هدا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها وتتمثل هده الالتزامات في:

**. كفالة جمركية:** تمثل العنصر الهم من تدخلات البنك لزبائنه، فعندما ترغب مؤسسة في استيراد بضائع فيمكن لها تأجيل دفع الرسوم لمصالح الجمارك بان يتكفل بنك معين بهده المؤسسة.

**. كفالة ضريبية:** تقدم لفائدة مصالح الضرائب لتأجيل دفع مستحقات الضرائب او تأجيل مستحقات جبائيه تتنازع عليها.

**. كفالة الأسواق العمومية:** عند ابراد الدولة مناقصة وطنية ومن اجل تجنب الإفلاس وانهاء المشاريع في وقتها تطلب ضمانات من هدا المناقص، وهو بدوره يريد تجنب خروج الأموال من صندوقه فيطلب من البنك كفالة تغطي له هده الضمانات. [1]

ج. **القبول:**

يعتبر القبول بديلا عن السحب المكشوف حيث يقوم البنك بتأدية خدمة للزبون اد يلتزم بتسديد الدائن وليس زبونه، ويستعمل هدا النوع من الاعتمادات في التجارة الخارجية فقط.

2. **قروض الاستثمار:**

هي تلك القروض الموجهة لتمويل أصول ثابتة اد تمثل أداة عمل المؤسسة وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج وإما على عقارات ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، وتنقسم قروض الاستثمار الى:

[1] George celée –op.cit, p331.

❖ **قروض متوسطة الاجل**[1]:

وهي القروض التي لا يزيد عمرها عن سبع سنوات بغرض بمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، فبسب طول المدة فان البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال او عدم السداد.

أ. **القروض القابلة للتعبئة:**

يعني ان البنك المقرض بامكانه إعادة خصم هده القروض من مؤسسات مالية اخرى او من البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة التي هو في حاجة اليها دون انتظار اجال استحقاق القرض الذي منحه، أي التقليل من الاخطار التي قد يتعرض لها.

ب. **القروض الغير قابلة للتعبئة:**

يعني ان البنك المقرض لا يتوفر على إمكانيات إعادة الخصم الخاصة بالقروض لدى مؤسسة مالية او بنك تجاري، وهنا يكون عليه انتظار سداد المقترض للقرض، أي كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال ليس هناك طريقة لتفاديها.

❖ **قروض طويلة الاجل**[2]:

وهي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، فالغرض منها تمويل مشاريع الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وذلك بمبالغ ضحمة وهدا ما يجعلها معرضة لمخاطر عالية.

❖ **قروض الايجار:**

هي عملية تأجير الات او معدات او أي أصول مادية أخرى لمدة زمنية متوسطة الاجل يقوم بها البنك او مؤسسة مالية او شركة تأجير مؤهلة قانونيا ويتم التسديد على أقساط متفق عليها وتنقسم الى:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 74، 75
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص113

أ. **الائتمان الايجاري المالي:**

يضع الممول اجهزته تحت تصرف الزبون، وبعد التسديد وانتهاء المدة يكون للمستفيد اختياران:

. حق شراء الأجهزة المؤجرة وتقدر القيمة على أساس السوق التجاري وقت الشراء.

. تحديد مدة الائتمان بأقساط مختلفة ادا نص العقد على دلك.

ب. **الائتمان التجاري بالترك:**

هنا يضع المؤجر الأجهزة والآلات تحت تصرف المقترض لكن لمدة اقل من العمر الاقتصادي للأجهزة، وقيمة الأقساط المدفوعة لا تكفي النفقات الخاصة باستثمار الآلات والأجهزة، كما يمكن لمستثمر ان يبيع الأجهزة عند نهاية المدة الائتمانية وبقيمتها السوقية للغير او قد يعيد العملية الائتمانية لمستخدم اخر بقيمة أخرى.

ت. **الائتمان الايجاري للصيانة:**

توضع الأجهزة والآلات تحت تصرف المستفيد من قبل المقرض على ان تتضمن الأقساط المدفوعة نفقات الصيانة.

3. **قروض تمويل التجارة الخارجية:**

هي قروض خاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج على المدى القصير كما تعمل ايض على تمويل العمليات على المدى المتوسط والطويل، تتمثل اهم قروض التجارة الخارجية فيما يلي:

أ. **قرض المورد:**

هو قرض على المدى متوسط الاجل وطويل الاجل يتمثل في قيام البنك بمنح قروض للمصدر المحلي الدي يمنح للمستورد الاجنبي آجال للتسديد، حيث يتمكن المصدر من تحصيل مبالغ من المستورد الأجنبي عند تسليم البضاعة اما جزئيا أو كليا، فتعود تسمية قرض المورد نسبة الى منح البنك القرض للمصدر المحلي، يمكن ان تصل مدة القرض من 7سنوات 10 سنوات[1].

[1] بن حبيب عبد الرزاق، اساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص151

ب. **قرض المشتري:**

هو قرض يمنح مباشرة من طرف المؤسسة المصرفية الموجودة ببلد المصدر الى المستورد الأجنبي لتسديد مبلغ الصفقة نقدا، ويهدف هدا النوع الى تشجيع الصادرات، حيث يلعب المصدر دور الوسيط بين البنك والمستورد وتتراوح مدته حوالي 18 شهرا[1].

ث. **الاعتماد المستندي:**

يعتبر ها الاخير من القروض بالمضاء لان بنك المستورد يدفع ثمن البضاعة قبل ان يستلمها من المصدر اي ان المستورد يعتبر الضمان، وهو ايض من اهم وأشهر الوسائل المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، نظرا للضمانات التي تقدم الى المصدر والمستورد.

وتفاديا لمخاطر الضمان يمنك للبنك طلب مبلغ مالي وهو ما يسمى بالغطاء الجزئي او الكلي للاعتماد المستندي[2].

والشكل الاتي ملخص لأنواع القروض:

[1] لطرش الطاهر، مرجع سابق، ص123

[2] ناصر سليمان، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2011، ص67

**المصدر**: من اعداد المترشحتين بالاعتماد على معطيات سابقة

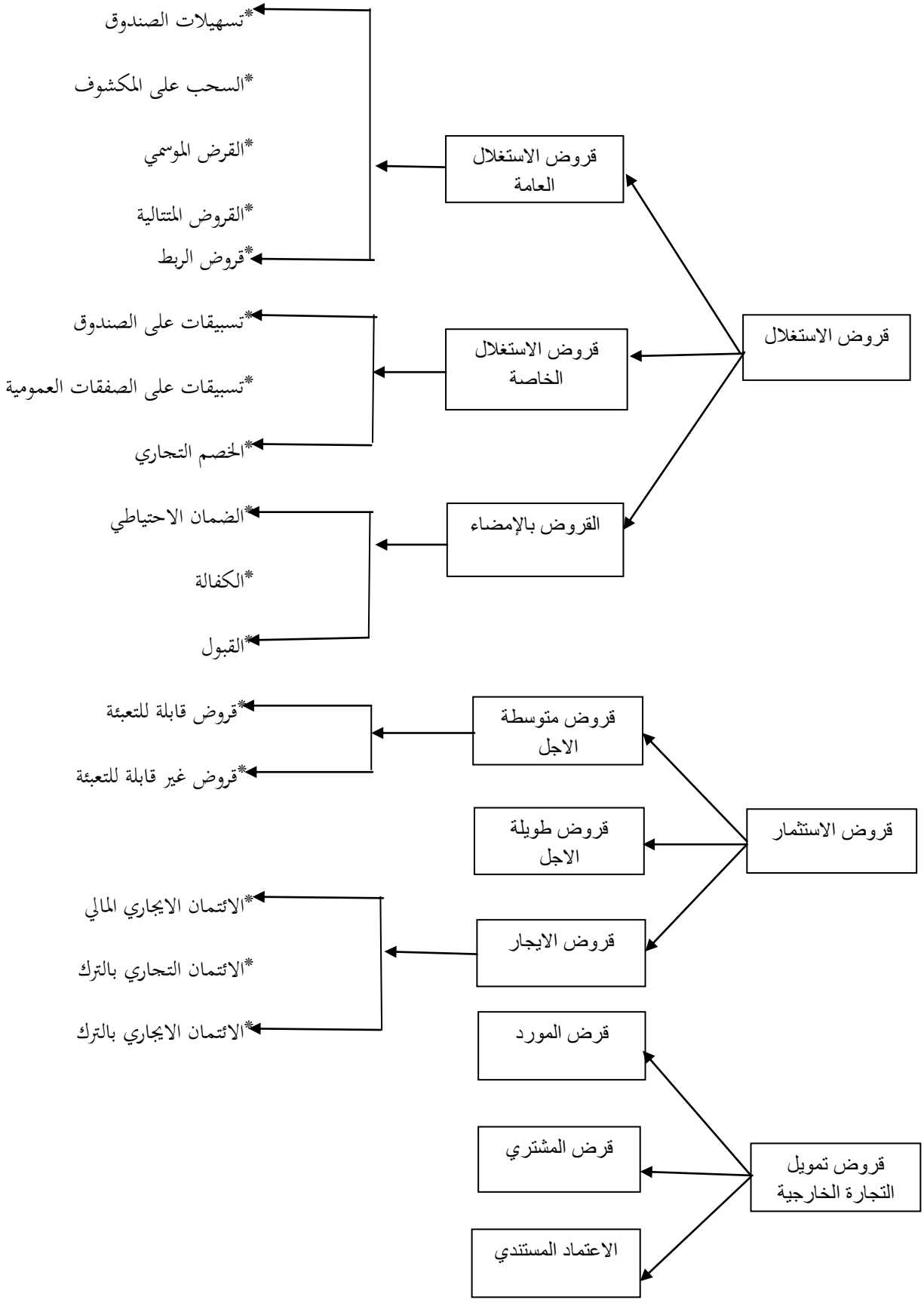

**ثانيا: وظائف القروض المصرفية**

للقروض البنكية وظائف عديدة يمكن حصرها فيما يلي:[1]

1. **وظيفة تمويل الإنتاج:** ان احتياجات الاستثمار الانتاجي في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر كافي من رؤوس الأموال الفردية او الخاصة، فقد اصبح اللجوء الى المصارف و المؤسسات المالية الأخرى بهدف الحصول على قروض امرا ضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية و الاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمستثمرين الحصول على الائتمان المصرفي عن طريق اصدار السندات ثم بيعها و هدا يساعدهم على زيادة حجم الادخارات لدى الأطراف المشترية للاسهم او السندات، لذلك تقوم المؤسسات الائتمانية بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين التي تساعدهم على تسهيل و زيادة حجم الاستثمار و الإنتاج الاقتصادي الوطني، و هدا فضلا عن منح البنوك قروضا مباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.

2. **وظيفة تمويل الاستهلاك:** يقصد بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلكين على السلع الحاضرة بدفع اثمانها في وقت اجل، الا ان الافراد قد يعجزون عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية بواسطة دخلهم لذا يمكن لهم الحصول عليها بواسط الائتمان الدي تقدمة لهم المؤسسات المالية المختلفة، حيث يتم دفع اثمان السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الافراد على توزيع انفاقهم الاستهلاكي، أيضا يساعد الائتمان المصرفي على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ، و بالتالي يساهم في زيادة رقعة السوق و زيادة حجم الانتاج والاستثمار.

3. **وظيفة تسوية المبادلات:** تعتبر وظيفة تسوية المبادلات من أقدم الوظائف الأساسية للبنك، حيث تظهر أهميتها من خلال كمية وسائل الدفع ومكونات عرض النقود في المجتمع، وهدا يعني ان استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وابرام الذمم بين الأطراف المختلفة وذلك بواسطة الشيكات كوسيلة دفع ووسيط للتبادل مع اعتماد القليل على النقود الحاضرة للقيام بالعمليات التجارية، كما ان استخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية كالكمبيالات وبطاقات القرض ساعدت كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الزهران للنشر، عمان ـ الأردن، طبعة 2007، ص 128-129

**المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض**

**أولا: معايير منح القروض**

تعمل إدارة البنوك دائما قبل منحها للقروض على الإحاطة بجميع المخاطر التي يمكن ان تواجهها، فالعامل الأساسي ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد القرض او فوائده او عم قدرته على إعادة القرض، ولذلك وقبل منح الائتمان يجب التحقق من مقدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد السداد.

يمكن حصر هده المعايير والتي يطلق عليها" 5 "c's كالاتي:

1. **القدرة على السداد:capacity**

- **المقدرة على الاقتراض :capacity to borrow**

لا تعتبر المقدرة على السداد المعيار الوحيد للبنوك عند منحها الائتمان، وانما تهتم بأهليته وقدرته على الاقتراض لذلك تقوم بمنح بعض القروض للقصر وذلك لأغراض معينة، ولكن للخوف من عدم اعترافهم بذلك يشترط كفيل أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات ودلك للتوقيع على العقد، وكدلك الامر بالنسبة الى الشركة طالبة القرض هي شركة الأشخاص فالبنك هنا يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق، اما إذا كان القرض لشركة أموال فلا بد من دراسة سمعتها في السوق ويقوم بتوقيع العقد المدير المسؤول.

- **القدرة على السداد :ability to pay**

يجب على البنك هنا ان يحلل كيفية تحكم العميل في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، وأول سؤال يطرح والدي يوجه الى المقترض هو اين تعمل؟ وكم من الزمن مضى عليك في هذا العمل؟ اذ ان طبيعة العمل تؤثر في قدرة المشتري على الدفع وكدلك بالنسبة للأفراد الدين يغيرون عملهم باستمرار يمثل منحهم أي قرض نسبة مخاطرة عالية للبنك، ومن الطبيعي ان يبحث العميل في كل ما يتعلق بدخل المقترض وعندما لا يتوافر هدا الخل فان العميل عادة يلجا الى سداد القرض عن طريق بعض الممتلكات لدلك فان البنك يسال العميل عن الأصول التي يمتلكها.

وتتوقف قدرة العميل على السداد وفقا لدخله و لكيفية التصرف فيه بالإضافة الى طبيعة وحجم المدفوعات الدورية، وقد تكون للعميل المقدرة على السداد الا ان عمله وتصرفاته تشير الى التسويف و عدم الانتظام في الدفع، لدا يلجا البنك الى دراسة تصرفات العميل الشخصية و سلوكه من خلال تعاملاته مع البنك او هيئات الإقراض الأخرى.[1]

### 2. الشخصية :character

نعني بها السمعة الحسنة للعميل ، فالائتمان يعني الثقة في المقترض، التي تعتبر متانة اخلاق العميل و امانته تعد أساسية في العمل التجاري بصفة عامة والعمل المصرفي بصفة خاصة، فنزاهة العميل وعلاقاته التجارية وطريقة معيشته و أسلوبه في الانفاق وعاداته الشخصية ، بالإضافة الى وضعه في المجتمع الدي يعيش فيه وحالته الصحية، و حلفائه المطلعين على انشطته في حالة تخليه عن الإدارة او وفاته ، فلا شك ان اخلاقيات العميل تنعكس في معاملته مع البنك أي انه ادا توفرت هده الصفات لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه.

### 3. راس المال :capital

القروض المصرفية بمفهومها التقليدي هي قروض يقدمها البنك لمواجهة حاجات اقتصادية لدى المقترض يتم السداد بانتهاء الحاجة سواء بدفعة واحدة او على أقساط، و من تم فان راس المال يحدد القدرة الاقراضية للمنشاة اذ يعتبر عاملا هاما في تحديد المخاطر المرتبطة بالقرض، و كلما كان راس مال المنشاة مناسب كلما كان دلك مشجعا للبنوك على تقديم القرض اد يعكس ضمانا اكبر من أصحاب المؤسسة، و تمتد الدراسة الى الهيكل التمويلي للمؤسسة المقترضة للتعرف على مدى توازنه مع الاستخدامات الأخرى.

### 4. الضمان :collatéral

يؤخذ الضمان من العميل ويكون اما عيني او شخصي لمقابلة بعض القصور في المعايير لكنه لا يغني ابدا عن صفات العميل الحسنة و التزاماته بالدفع، فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض و توفير الحماية للبنك المقرض من المخاطر المحتملة ، والسبب الأساسي هو ان الضمان يعتبر خط الدفاع الأخير للبنك يتعين فيه مراعاة قانونيته و كفايته للقرض و قابليته للتصرف بسهولة.[2]

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 420
[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص159

### 5. الظروف المحيطة :condition

وهي تعرف أيضا بالظروف الاقتصادية العامة، اذ تأثر هده الظروف بالعميل في المخاطرة الائتمانية حيث يتأثر منح القروض بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية و التي تكون غير مواتية و لا يسال عنها في هده الحالة ، فقد تتوافر السمات الأربعة السابقة لدى طالب القرض و لكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان، لدلك يجب التنبؤ بالظروف المواتية لدلك وكدا التقلبات المصاحبة له ،و أيضا تحديد اتجاهات التقلبات المستقبلية سواء الصناعية او المنطقة التي يتعامل فيها البنك من كساد او رخاء خاصة ادا كان القرض طويل الاجل ، إضافة الى التعرف على الظروف المنافسة و مدى تأثيرها على نشاط العميل و قدرته على تحقيق أهدافه.[1]

الشكل: معايير منح القروض

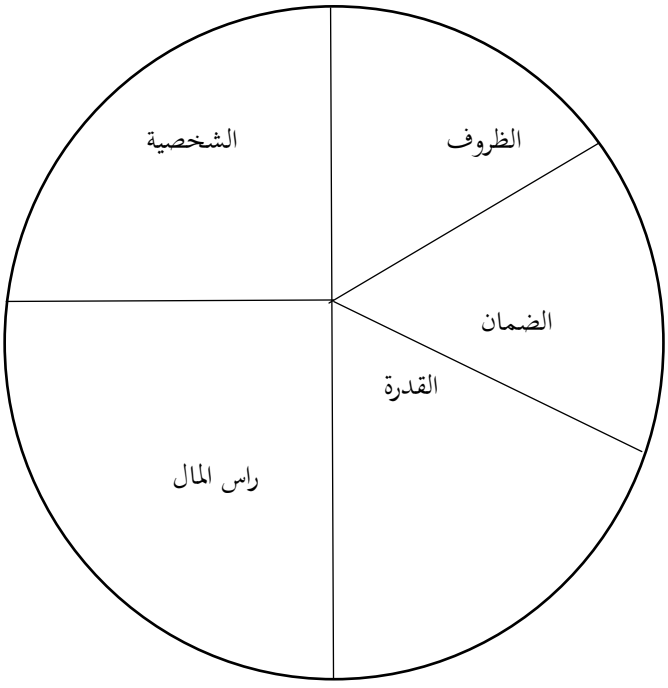


**المصدر**: رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، طبعة الأولى 2008، ص135

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 424

**ثانيا: إجراءات منح القروض**

يمر القرض قبل منحه بعدة خطوات، تبدأ من دراسة ملف المقترض وتنتهي بإبلاغ العميل سواء بالرفض او القبول، يمك ان نلخص هده الخطوات فيما يلي:

1. **البحث عن القرض وجدب العملاء:** حيث تكون المبادرة من البنك فيقوم بجب العملاء والبحث عن القرض وتسويقه.
2. **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم وفق نماذج معدة لهدا الغرض ويجب ان تكون صالحة لإدخالها في الحاسوب الالي، كما يجب احتوائها على الشروط اللازمة واستكمالها لكل الوثائق المكونة لملف الطلب.
3. **الفرز والتصويت المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للدراسة للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المعلومات، وبعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني و اجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك والسياسة التي تتبعها الدولة.
4. **التقييم:** في هده المرحلة يتم تحديد نتائج التحليل والاستعلام ووضع تقييم للمنافع والتكاليف وفقا لمعايير التقييم المعترف بها من البنك والدي يقوم بتقييم شخصي على مستوى الاداء.
5. **التفاوض:** تعتمد هده الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل، واحتياجات البنك وظروفه، ولدلك يتناول التفاوض عادة حجم القرض ومدته وترتيبات خدمة العملية، فالبدائل هي محدد التفاوض فيجب ان يتم على أساس "انا اكسب وانت تكسب" وليس على أساس "انا اكسب وانت تخسر".[1]
6. **اتخاد القرار والتعاقد:** بعد عملية التفاوض يتم تحيد النتيجة من طرف البنك سواء القبول الشروط او رفضها، ففي حالة القبول يبدا الجهاز الائتماني للبنك بإعداد مذكرة للتسهيل الائتماني، ففي تلك المدكرة يتعين ان تتضمن البيانات والمعلومات الازمة عن العميل ومن بينها: مديونية المقترض لدى البنك و الوضع الضريبي، قمة قرض والغرض منه، الضمانات المقدمة ومصادر السداد، ملخص الميزانية لثلاث سنوات السابقة بالإضافة الى التوصيات بشان القرض، وبناء

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص135

على هده المذكرة يتم الموافقة على منح القرض فيقوم الطرفان البنك والعميل عند الاتفاق بتوقيع العقد متضمنا كافة الشروط.[1]

7. **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض من البنك دفعة واحدة او على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي ومتابعة القرض بضمان التزام المقترض بالشروط الموضوعية، اد ينبغي على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8. **استرداد الأموال "التحصيل"**: يتم تحصيل الأموال او استردادها من المقترض ودلك عند تاريخ تحصيل الأصل او الأقساط.

9. **التقييم اللاحق:** هده المرحلة مهمة لمعرفة ادا ما كانت الأهداف المسطرة قد تحققت، ومن تم تحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

10. **بنك المعلومات:** من الضروري المرور بهده المرحلة المتمثلة في ادخال المعلومات سابقة الدكر في بنك المعلومات او وضعها في الحاسب الالي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية ووضع الأهداف.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 234

**الشكل: إجراءات منح القروض.**

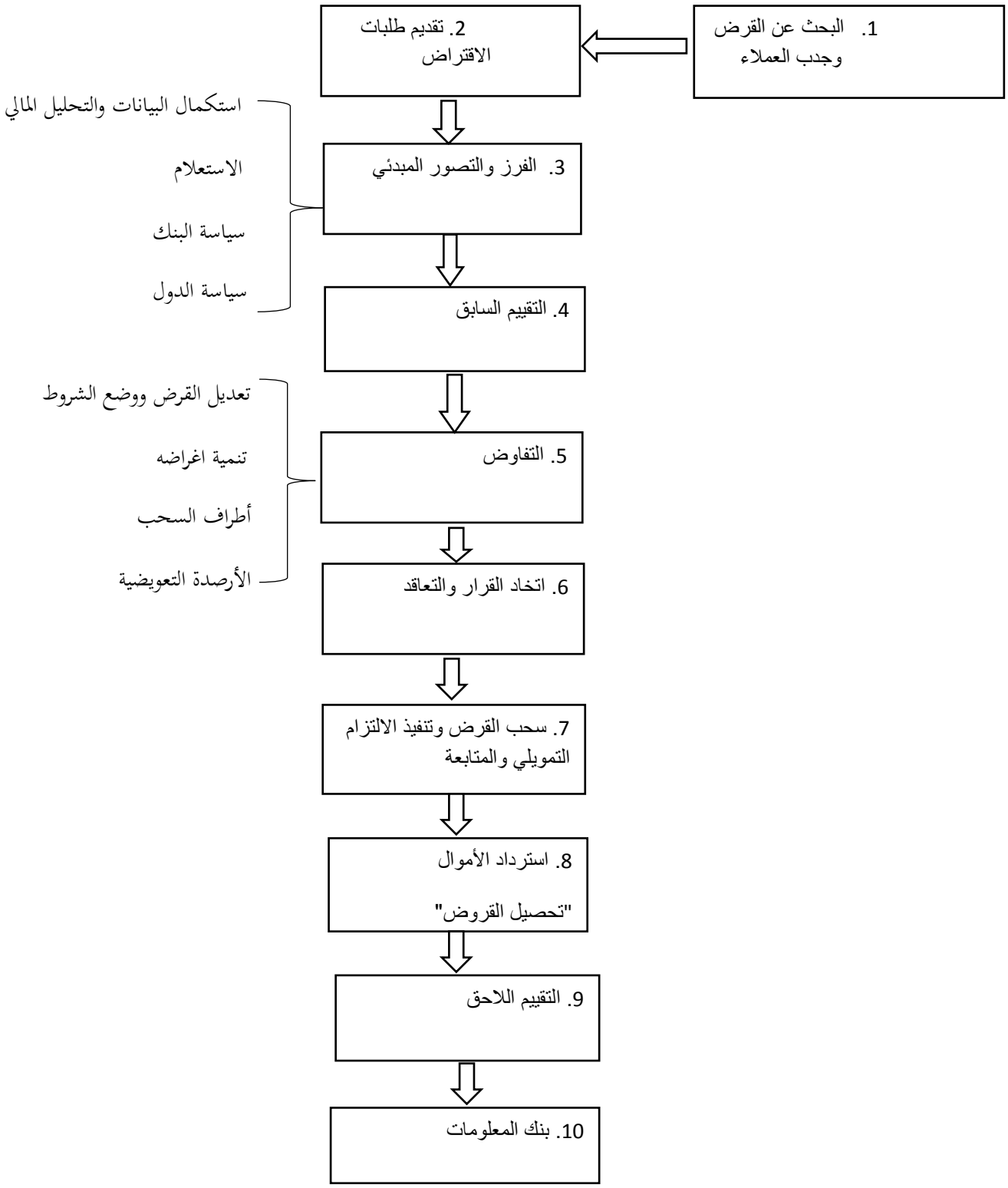


**المصدر**: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 134.

**المبحث الثالث: مخاطر القروض وطرق تسييرها**

بالرغم من تعدد الأنشطة المالية التي يقوم بها البنك، الا ان منح الائتمان هو الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية والمصدر الأول للربح، لكنه وفي معظم الأحيان تكون مهددة لان عملية الإقراض دائما ما تكون مصحوبة بعدة مخاطر ولهدا تسعى جاهدة للتقليل من هده المخاطر.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى هده المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية تقييمها وتسييرها.

**المطلب الأول: عموميات حول مخاطر القروض**

**أولا: تعريف خطر القرض**

- المخاطر: هو قيام البنك بأداء عملية أي القيام بمختلف العمليات و الخدمات البنكية والمالية يحتمل ان يكون مؤهلها الفشل او النجاح ( الربح او الخسارة)، وهو عدم التأكد من تحقيق الربح فعند القيام باي مشروع هناك احتمالين اما تحقيق ربح منتظر او الوقوع في خسارة.[1]

. هو تلك الخسارة التي يتحملها البنك نتيجة اقرضه لأموال لمتعامل لديه والتي تنتج عن احتمال عجز المقترض عن السداد.[2]

. يقصد به احتمال عدم التزام المقترض بتسديد دينه في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك.[3]

. هو عدم قدرة العميل برد اصل الدين او فوائده او الاثنين معا عند موعد الاستحقاق، وسبب هده المخاطر يرجع الى العميل ذاته او نشاطه او العملية التي منح من اجلها الائتمان او البنك الدي منح القرض.[4]

ومن خلال هده التعاريف يمكننا القول ان مخاطر القروض هي تلك الخسارة الناجمة عن عدم قدرة العميل على سداد مبلغ القرض اما كليا او جزئيا عند تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

[1] شاكر القزويني، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، 2009، ص 113
[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية - مصر، 2008، ص 21
[3] فلاح حسين الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 04، عمان، 2008، ص129
[4] عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص216

**ثانيا: أسباب مخاطر الائتمان**

- **أسباب ترجع الى البنك:**[1]

1. غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه.
2. الإهمال والتعاون في اعداد الدراسات الائتمانية، التي تتخذ عدة اشكال منها:

. القصور في دراسة إمكانيات البنك الائتمانية وعدم التقيد بالنظم ويرجع ذلك الى المنافسة بين البنوك.

. عدم التعمق والتدقيق في دراسة القوائم المالية المقدمة من طرف العملاء.

. عدم الاهتمام بدراسة الغرض من طلب الائتمان.

. التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمة من طرف العميل.

3. قلة الخبرة لدى بعض رجال الاستعلام الائتماني في البنوك يعرض أموال العميل لمخاطر الائتمان وهذا يدخل في باب التقصير من قبل مسؤولي البنوك.
4. تواطؤ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الائتمان: كعدم المصداقية بشأن استعانة بنك اخر بتقديم بعض الاستفسارات عن أحد العملاء الذي تقدم بطلب القرض.
5. عدم سلامة القرار الائتماني: لهذا الأخير تأثير كبير على مخاطر الائتمان سلبا او إيجابا وعدم الأخذ به يعني الوقوع في مخاطر يصغي تجاوزها.

- **الاسباب المتعلقة بالعميل طالب الائتمان:**

1. السمعة الائتمانية لطالب الائتمان: تتلخص في قدرة العميل على السداد وتمسكه بشروط الاتفاق كذلك سمعته الاجتماعية.

[1] رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - مص، 2013، ص561-565

2. عدم أهلية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الائتمان: يجب ان يكون المقترض يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضمانات.

3. ضعف او اضطراب المركز المالي لطالب الائتمان وعدم كفاءة مقدرته الإنتاجية، اذ يساعد المركز المالي على دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية وتوضيح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشاة[1].

- **الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والظروف الفنية:**

1. الأسباب المتعلقة بالظروف العامة:

. ما يتعلق بالوضعية الاقتصادية: أي تغيرات البيئة الاقتصادية التي لا يمكن التحكم فيها.

. فيما يتعلق بالجانب القانوني: خاصة منها القوانين المتعلقة بنسب السيولة والاحتياط القانوني، نسب الائتمان المسموح به والمخاطر القانونية المرتبطة بالأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.

. التغيرات السياسية والأمنية: وذلك بسبب الحروب سواء داخلية او خارجية او تدهور العلاقات الدولية.

. المخاطر الطبيعية

2. الأسباب المتعلقة بالجوانب الفنية والتقنية:[2]

. التزوير والتزييف: تزوير الشيكات والمستندات، كذلك تزييف العملات التي تعد من أبرز أسباب خسائر البنوك.

. الأسباب الناشئة عن استخدام أجهزة الصرف الالي وكذا الناتجة عن الجرائم الالكترونية.

**ثالثا: أنواع مخاطر القروض**

هناك أنواع مختلفة من المخاطر تواجهها البنوك عند قيامها بعملية الائتمان وهي كالتالي:

1. مخاطر متعلقة بشخصية العميل:

[1] شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول" الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، 8-9 مايو 2005، ص7

[2] رشاد نعمان شايع العامري، مرجع سابق، ص569

ترتبط هذه المخاطر بالسمعة الائتمانية للعميل (المقترض) وكدا وضعه المالي، مثل: اهليته، سمعته و نزاهته و التزاماته مع الاخرين وأيضا الوفاء بحقوقهم في مجال نشاطه واعماله التي يقوم بها بالإضافة الى اخلاقه التي تميزه عن غيره.[1]

2. مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

ترتبط هذه المخاطر بالعملية او المشروع الذي تم تمويله وكذا مدته والمبلغ المراد اقتراضه ومدى توفر شروط نجاح إتمام هده العملية وهي المخاطر التي قد تعترضه فمثلا في مجال الزراعة هناك مخاطر الظروف المناخية والتي تكون غير متوقعة اما في المجال الصناعي فمخاطره تتعلق بعدم توفر مواد الخام للإنتاج او تغير اهتمامات المستهلكين.[2]

3. مخاطر عدم التسديد:

يرجع هدا النوع من المخاطر الى تدهور الكفاءة الإدارية للعميل خلال قيامه بالعملية التي منح من اجلها الائتمان وهدا راجع الى عدم الاستغلال الجيد والكفء للأموال مما يؤدي الى تراجع القدرة الإنتاجية وسوء جودة المنتجات التي يتخصص بها العميل نتيجة خلل في أساليب الإنتاج المتبعة.[3]

4. مخاطر متعلقة بالبنك نفسه:

في اغلب الأوقات تقع البنوك ضحية اخطائها هي وليس فقط نتيجة أخطاء الغير وتتمثل هده الاخطار فيما يلي:

أ. مخاطر تجميد الأموال:

في هده الحالة يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير دلك بسبب عدم قدرة العميل على تسديد دينه وهدا راجع الى عجز في ميزانيته، وفي هنا يكون البنك عاجزا عن إعادة خصم هدا القرض لدى البنك المركزي فيقوم بتغطيتها من خزينته وهدا الامر يكون اكثر خطورة في حالة القروض قصيرة الاجل التي تمول بودائع تحت الطلب، وهدا كله ناتج عن انحراف في الزمن (المدة المتفق عليها لإعادة القرض) فيسبب خسارة زمنية لتشغيله وبالتالي خسارة مالية للبنك.[4]

[1] أحمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1999، ص37
[2] أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص52
[3] فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص201
[4] العايب ياسين، "استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، حالة BDL، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقصاد كمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007، ص11

ب. مخاطر السيولة:

تنشا هده المخاطر نتيجة سوء تسيير الموارد المتوفرة لدى البنك وأيضا سوء توزيع الأصول على استخداماتها، كذلك ضعف التخطيط الذي يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات وهدا كله يؤدي بدوره الى عدم قدرة البنك على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل عند موعد استحقاقها[1].

حيث ترتبط سياسة منح الائتمان بآداء البنك بصفة كلية اذ تساهم مجموعة من الإجراءات في التأثير على المؤشرات الأساسية لأدائه المالي التي تعتبر السيولة في مقدمتها ومن بين هده المخاطر نجد:

. عدم توفر البنك على سيولة كافية لإرجاع الأموال لأصحابها عند طلبها.

. سحب جماعي للودائع من طرف الزبائن.

. عدم تسديد المستحقات في وقتها المحدد للبنك.

ت. الخطر الاداري والمحاسبي:

وهي المخاطر الإدارية التي تأثر سلبا على البنك وقدرته على تطوير الاعمال المصرفية وبالتالي على العائد على الاستثمارات، هده المخاطر ترجع أساسا على العنصر البشري وقدرته على مواكبة التطورات التكنولوجية وادخالها في الإجراءات الإدارية والمحاسبية خاصة وعدم قدرته على تسيير موارد البنك التي تعرضه للمخاطر[2].

5. المخاطر العامة: وتنقسم الى

أ. مخاطر أسعار الفائدة:

يعرف هدا الخطر بانه الخسارة التي يتحملها البنك جراء منحه قروض بمعدلات فائدة ثابتة.

[1] Sophie Brana, Michel Cazals, Pascal Kanffmann, économie monétaire et financière, 2éme Edition, Dunod, Paris, 2003, p114

[2] طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص360

وأيضا يقصد به قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق، فالبنك يتعرض لهده المخاطر نتيجة وجود تغيرات بين المبالغ الموجودة والمطلوبة.

ب. مخاطر أسعار الصرف:

تنشا هده المخاطر نتيجة تعامل البنك بالعملات الأجنبية خاصة في حالة تقلبات اسعار العملات الصعبة مع العملة الوطنية، فينتج عن التغير في أسعار الصرف تحقق أرباح وخسائر كما ان هدا الخطر يرتبط بمخاطر نسبة الفائدة خاصة في المدى القريب.

ت. مخاطر التضخم:

ينتج هدا النوع من المخاطر نتيجة الارتفاع العام للأسعار ويقابلها انخفاض القوة الشرائية للعملة حيث يؤدي التضخم الى تخفيض العائد الحقيقي للبنك الدي يحققه من فوائد ودلك بالمقدار الحقيقي للتضخم.

ث. مخاطر الكساد:

ويقصد به وجود أزمات اقتصادية تأثر سلبا على نشاط المقترض، أي تأثر على قدرته على سداد دينه وفي هده الحالة فان هدا الخطر يشكل تهديدا كليا على المشروعات التجارية مما يؤدي الى دخول البنوك في ازمة نقدية[1].

ج. مخاطر سياسية وقانونية:

في هده الحالة يجب متابعة القرض واعطائه أهمية، فعدم الاهتمام به يشكل خطر حقيقي على الخدمات البنكية.

ومن المخاطر السياسية عدم قدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها وأيضا بكيفية الاشراف على المؤسسات المالية والقوانين التي تدخل ضمن نظام الدولة.

ح. المخاطر الطبيعية:

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية- منشأة المعارف-، الإسكندرية،1999، ص361

وهي تلك العوامل الطبيعية المفاجئة التي تأثر سلبا في استمرار ونجاح المشاريع الممولة من طرف البنك كالزلازل والبراكين والفيضانات[1].....

**المطلب الثاني: تقدير وتقييم خطر القرض**

**أولا: طريقة التحليل المالي**

يهدف التحليل المالي الى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية الى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، ويعتمد التحليل المالي أصلا على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي واضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة.

ويمكننا تعريف التحليل المالي بانه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هده العناصر وحجم واثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية و التمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاد القرارات الإدارية السليمة. وذلك بالاعتماد على التقنيات التالية:

1. **دراسة مؤشرات التوازن المالي:**

أ. **راس المال العامل:FR** يعتبر راس المال العمال نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل الى المدى القصير،

كما يمكن تعريفه بانه فائض الأموال المتبقية لدى المؤسسة بعد تمويل الأصول الثابتة.

يحسب راس المال العامل كالتالي :

| |
|---|
| راس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة |

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية، تحليلها وقياسها وإدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الاقتصادية؛ جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 أفريل 2008، ص18

راس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الاجل

**حيث:** . تتكون الأموال الدائمة من أموال جماعية واحتياطات ومؤونات، نتائج رهن التخصيص، ديون طويلة ومتوسطة الاجل.

. تتكون الأصول الثابتة من استثمارات وقيم ثابتة أخرى.

. تتكون الأصول المتداولة من قيم الاستغلال وقيم قابلة للتحصيل و قيم جاهزة.

ويمكن ان نميز ثلاث انواع من راس المال العامل:

- راس المال العامل الخاص: وهو جزء من راس المال العامل المتكون من الأموال الخاصة بالمؤسسة (التمويل الذاتي)، ويحسب كالتالي:

راس المال العامل الخاص= راس المال العامل الصافي – ديون قصيرة الاجل

= الأموال الخاصة – الاصول الثابتة

- راس المال العامل الإجمالي: هو عبارة ن مجموع الأصول المتداولة ويمثل الكتلة المالية دائمة الحركة ويحسب كما يلي:

راس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة

= قيم الاستغلال + قيم قيد التحقيق + قيم جاهزة

- راس المال العامل الأجنبي: وهو ذلك الجزء الممول بواسطة الأموال الخارجية يحسب كما يلي:

راس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

= راس المال العامل الجمالي – راس المال العامل الخاص

ويمكن ان نميز ثلاث حالات لراس المال العامل:

FR=0 في هده الحالة يعبر راس المال العامل عن التوازن المالي الأدنى، يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

FR >0 أي وجود فائض في السيولة، وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في موعد استحقاقها.

FR <0 عدم قدرة المؤسسة على التسديد و الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.

**ب. احتياجات راس المال العامل:BER**

يمثل جزء من الأصول الذي يضمن دورة الاستغلال فعدم قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها، تبحث عن مصادر تمويل أخرى وهدا ما يعرف بالاحتياج الى راس المال العامل.

يحسب كما يلي:

| |
|---|
| ا ر م ع = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (د ق أ + سلفات مصرفية) |

يمكن تفسير احتياجات راس المال العامل كدلك بانها الجزء من الدورة الغير ممول من نفس الدورة الدي لابد ان يغطي هذا العجز من راس المال العامل.

**ت. الخزينة:Tr[1]**

تمثل الخزينة مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف بها المؤسسة على طول دورة الاستغلال

| |
|---|
| الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية |
| او الخزينة = راس المال العامل – احتياج راس المال العامل |

Tr=0 المؤسسة في حالة توازن( أي غطت جميع ديونها)

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2010، ص53

Tr>0 المؤسسة في حالة فائض

Tr <0 المؤسسة في حالة عجز

2. **التحليل عن طريق النسب المالية:**

تعتبر النسب المالية أكثر أدوات التحليل مالي شيوعا ويعود تاريخ استخدامها الى منتصف القرن التاسع عشر، وهي تمثل علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، تظهر أهميتها خلال الحصول على معلومات دقيقة عن تسيير المؤسسة ودلك من خلال ابراز نقاط الضعف والقوة، وتستعمل هده الخيرة لمتابعة التطور الاقتصادي للمؤسسة، هنا يقوم المحلل المالي عند اقفال كل انشطته بإعداد مجموع النسب ومقارنتها بتلك المحققة في الأنشطة السابقة.

هناك أنواع مختلفة من النسب المالية والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

- **نسبة الهيكل المالي:**

- تبين لنا هده النسب مدى اعتماد المؤسسة في استثماراتها علة أموالها الداتية و على الأموال الاجنبية[1] و يمكن تقسيمها الى:

- نسبة التمويل الدائم: وتكون هده النسبة اكبر من 1

| |
|---|
| نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية |

- نسبة التمويل الذاتي: وتكون قيمة هده النسبة محصورة بين 0.5 و0.9 وتحسب كما يلي

| |
|---|
| نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة الصافية |

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص40

- نسبة الاستقلالية المالية: تعني ان للمؤسسة القدرة على الوفاء بديونها ويفضل ان تكون محصورة بين 1 و2 وتحسب كما يلي:

| |
|---|
| نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون |

- نسبة قابلية السداد: وهي مقارنة أصول المؤسسة بمجموع الديون وتكون اصغر من1 لأنه كلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة وتحسب:

| |
|---|
| نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الاصول |

- نسبة السيولة العامة: تعبر هده الأخيرة عن مدى تغطية ديون قصيرة الاجل من طرف الأصول المتداولة، فكلما ارتفعت هده النسبة كانت سيولة المؤسسة كبيرة ( اكبر من الواحد تحقق ر م ع صافي)، وتحسب كما يلي:

| |
|---|
| نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / الديون قصير الاجل |

- نسبة السيولة الجاهزة: تبين هده النسبة مقدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الاجل ودلك بالاعتماد على السيولة الموجودة لديها، وتحسب كما يلي:

| |
|---|
| نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة / ديون قصيرة الاجل |

تقيس هده النسبة مدى كفاءة المؤسسة في خلق المبيعات بمختلف أصولها، أي تقيس كفاءتها في إدارة الأصول من خلال اجراء مقارنة بيم مستوى المبيعات وحجم الاستثمار في الأصول، تتميز هده النسبة عن غيرها في كونها توفر مؤشرات حركية حيث يؤخذ بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليل القائمة المالية لإبرازها السرعة.

سرعة الدوران: يقصد بها عدد الدورات التي تتجدد فيها الأصول والخصوم خلال فترة زمنية معينة، فكلما زادت هده النسبة كلما دل دلك على زيادة نشاط المؤسسة ومن تم المبيعات.

سرعة دوران البضاعة = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون للبضاعة

حيث:

تكلفة شراء البضاعة المباعة = مشتريات بضاعة مستهلكة + مخ1-مخ2 +

سرعة دوران الزبائن = اجمالي رقم الاعمال / رصيد الزبائن + أوراق القبض

سرعة دوران المخزون = المشتريات / موردو المخزونات + أوراق الدفع

**ثانيا: طريقة القرض التنقيطي**

ظهرت هده الطريقة ولأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال الاعمال التي قام بها سنة Altman سنة 1968 وكذلك اعمال Holder – conan سنة 197، بالإضافة الى Willion- beaver سنة 1986.

- تعتبر طريقة القرض التنقيطي من اكثر الطرق المستعملة في تقدير مخاطر القرض، كما نجد هدا النوع قد اصبح وسيلة من وسائل اتخاد القرار[1].

[1] قاسيمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض البنكية، مدكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس ن الجزائر، 2009، ص82

- تعتبر هده الأخيرة طريقة لتصنيف خطر القرض، كما انها تعتمد على التحليل الاحصائي الدي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون وهده العلامة تمثل درجة خطر بالنسبة للبنك.

- Scoring Crédit: هي طريقة الية تعتمد على المعالجة المعلوماتية وتمكن من معرفة تصنيف المؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية، وكل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة تعبر عن حالته المالية ويصنف بعد ذلك في احدى المجموعتين : عاجزة اوسليمة

وتستعمل هده الطريقة في حالة القروض الموجهة للأفراد (قروض استهلاكية) او قروض موجهة للمنظمات كما يلي:

- **حالة القروض الموجهة للأفراد:**

تعتمد طريقة التنقيط على جمع مجموعة من المعلومات الخاصة بكل فرد وتميزها مع الفئة المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي اليها، والتي تم تحديدها مع المعلومات الخاصة بها واستعمال نتائج التحليل لكل طالب قرض.

- **حالة القروض الموجهة للمنظمات:**

وهنا يتم تقسيم المنظمات الى مجموعتين:

. المجموعة الأولى: تحتوي على منظمات لها ملائة مالية جيدة.

. المجموعة الثانية: تحتوي على منظمات لها ملائة مالية غير جيدة.

ذلك وفقا للمعايير التالية:

- التاريخ الدي تأسست فيه المنظمة
- رقم الاعمال المحقق

- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية
- طبيعة الأنشطة التي تقوم بها المنظمة
- اقدمية وكفاءة مسيري المنظمة
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من طرفها

**المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**

**أولا: تعريف تسيير مخاطر القروض:**

يقصد بتسيير خطر القرض انها تلك الطرق والإجراءات التي يقوم بها الإداريون للحد من تلك الاثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها الى ادنى حد ممكن.

كما يمكن تعرفها بانها تلك الأنشطة التي يقوم بها المسؤولين عن المشروع، للتحكم في الاخطار التي يكمن ان تلحق به والتي يمكن من خلالها خلق ظروف امنة قبل حدوث الحادث، وبالتالي وضع خطط للتحقق من الاثار المادية المترتبة اثناء وقوع الخسائر و بهدف حماية المشروع من أي خسائر مفاجئة.[1]

**ثانيا: أساليب تسيير مخاطر القروض:**

قبل ان يقوم البنك بمنح الائتمان يباشر عملية الاستعلام او ما يعرف بالتحري ودلك بشتى الطرق و الوسائل الممكنة للتعرف على وضعية العميل من الناحية المالية والشخصية، أي مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ودلك في الوقت المحدد، و من اهم الطرق المستعملة نجد[2]:

[1] طارق طه، إدارة البنوك و النظم المعلوماتية المصرفية، الازرطية، مصر، 2000، ص 325

[2] نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات - جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف - الجزائر، يومي14- 15 ديسمبر 2004، ص470.

1. **الأسلوب الوقائي:**

للأجل الوقاية من مخاطر التعثر ودلك قبل حدوثها تلجا إدارة الائتمان تتخذ إدارة الائتمان طرق وإجراءات لتجنب المخاطر الناجمة عنه ودلك بالتركيز على:

- **طلب الضمانات الملائمة:**

تقوم إدارة الائتمان بتقويم قيمة القرض وعلى أساسه يتم تحديد الضمانات المناسبة، وتعتبر من اهم وأحسن الطرق الوقائية المعتمدة لمواجهة مخاطر الائتمان الدي يسببه العميل، فالهدف من هدا الاجراء استرجاع الأموال وتعويض البنك وعادة يرتكز البنك على نوعين من الضمانات هما:

❖ **الضمانات الحقيقية:**

تعتبر حق ممنوح من طرف المقترض للبنك المقرض والذي يتيح لهذا الأخير بتقديم القرض بكل أمان وثقة باسترجاع أمواله، ترتكز على محتوى الشيء المقدم كضمان ويكون اما على شكل أصل مالي او أصل عقاري.

حيث يمنح على سبيل الرهن و هذا لضمان استرجاع القرض، كما أن البنك في حالة عدم تسديد القرض من قبل الزبون يلجأ الى بيع الضمان، و يمكن لهذا الضمان أن يأخذ شكلين يتمثلان في الرهن الحيازي و الرهن العقاري

أ. **الرهن الحيازي:**

ينقسم الى نوعين:

- الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز ودلك بعد إجراءات قانونية للتأكد من سلامتها
- الرهن الحيازي للمحل التجاري مثل الاسم التجاري العلامات التجارية...

ب. **الرهن العقاري:**

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على العقار لوفاء دينه، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار وبعبارة أخرى هو ذلك العقد الذي يسمح للبنك من استرجاع مبلغ العقار الذي يشتريه الزبون.

و لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي ، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا لتعامل فيه و قابلا للبيع في المزاد العلني كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث الموقع و طبيعته و ذلك في عقد الرهن[1] .

ينقسم الرهن العقاري الى قسمين:

- الرهن العقاري القانوني: وهو مستنبط من القانون (ليس منصوص عليه).
- الرهن العقاري الاتفاقي: عبارة عن عقد رسمي مصادق عليه ومنصوص

❖ **الضمانات الشخصية:**

عبارة عن تعهد يقدمه شخص آخر يكون بمثابة الكفيل التضامني و الذي يعد بالتسديد في حالة عجز المدين على الوفاء بالتزاماته عند تاريخ السداد .[2] تشمل الضمانات الشخصية كل من :

أ. **الكفـــالة:**

هي نوع من الضمانات الشخصية وهي عبارة عن عقد يلتزم بموجبه شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يتمكن من تسديد الدين ومستحقاته عند الآجال المحددة.

وبعبارة أخرى هو الالتزام الذي يأخذه شخص طبيعي أو معنوي في قطاع عام أو خاص أمام طرف المقرض وبموجبه يبدي تعهدا بدفع ما على المدين في حين عجزه على السداد في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

- [1]ناصر سليمان ، مرجع سابق ، ص 90.
- [2]عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، واخرون، إدارة البنوك، دار الميسرة و الصفاء للنشر والتوزيع، عملن، الطبعة الثانية، 1996، ص 70-71.

ب. **الضمان الاحتياطي:**

يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض الممنوحة يعرف على التزام مكتوب من طرف شخص معين، يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منه في حالة عجز أحد الموقعين عليها على السداد

بعبارة أخرى هو عبارة عن التزام لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطا عندما يحدد مانح الضمان شروطه لتنفيذ الالتزام، وقد يكون العكس أي لا شرطيا اذا لم يحدد المانح شروطه.

- **الحد من التركز الائتماني:**

يقصد به توجيه الائتمان الى عميل معين وذلك نظرا لضخامة مركزه المالي، وهذا يؤدي الى مخاطر جمة، يجب التقليل منها وذلك من خلال:[1]

- تضع بعض الدول تسهيلات ائتمانية للعميل حيث تتراوح ما بين 10 % و25 % من المال الموضوع اذ يجب المتابعة الدورية لأي تركز في المخاطر الائتمانية.
- من الأمور الأساسية طلب ضمانات وذلك بعد تقدير قيمة وحجم المخاطر، لان الضمانات الحقيقية يصبح من الصعب الوصول اليها الا بعد تحصيل قيمتها.
- يجب ان يكون هناك راس مال كافي في البنوك التجارية لان النظام الوقائي يعتمد على "لجنة بازل للملاءة المصرفية".
- ومن الاصح ان يسبق البحث في كفاية راس المال، لأنه يجب ان يكون سليما وكافيا بما يكفل جودة الأصول.

- **الكفاية في اعداد السياسة الائتمانية:**

من اجل تجنب مخاطر القروض بالنسبة للإدارة البنوك والوصول الى سياسة ائتمانية صحيحة وجب مايلي:

- التدريب الجيد للكوادر الائتمانية من اجل الاستمرار في رفع مستواهم وكفاءتهم الميدانية، وهو الامر الذي يساعد على وضع اهداف وخطط سليمة، وبالتالي تحديد مستوى المخاطر المتوقع حصولها ثم بعد ذلك تسييرها وفق معايير واسس نظامية.

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص168

✓ **دور لجنة بازل في تسيير مخاطر القروض:**[1]

ان المصارف بوجه عام أكثر عرضة من غيرها للصدمات المالية فجاءت لجنة بازل لمواجهة هذه الصدمات.

**لجنة بازل:** هي اللجنة التي تأسست وتكونت من طرف الدول الصناعية العشر تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، جاءت بثلاث (03) اتفاقيات من اجل تحسين الرفاهية المصرفية، ودلك من خلال:

. فتح المجال للبنوك المركزية من اجل حل مشكلات الرقابة المصرفية.

. من اجل تحقيق كفاءة الرقابة المصرفية وجب على السلطات الرقابية تنظيم تعاملاتها مع المؤسسات الأجنبية.

. جاءت هده الاتفاقيات الثلاث بهدف تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

➢ بازل الأولى: ظهرت سنة 1988 بهدف حماية البنوك من المخاطر المحتملة الوقوع خاصة خطر القرض، ودلك بوضع حد أدني لكفاية راس المال في البنوك والذي لا يقل عن 8%، تميزت هده الأخيرة ب «6" جوانب أساسية تلخصت في التركيز على المخاطر الائتمانية، تعميق الاهتمام بنوعية الأصول كفاية المخصصات، تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث اوزان المخاطر الائتمانية، وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول، مكونات راس المال المصرفي، وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية. ومن اجل ضمان هده الجوانب وجب تطبيق القواعد الاحترازية.

. القواعد الاحترازية: هي مجموعة من الاجراءات التي يستوجب احترامها والعمل بها من قبل المصارف وهذا في مجال التسيير من اجل تحقيق الاستقرار وضمان الكفاءة على مستوى النظام المصرفي.

➢ بازل الثانية: ظهرت سنة2001 من اجل تغطية النقائص الموجودة في الاتفاقية الأولى، وذلك بسبب عدم قدرة البنوك على إدارة المخاطر المصرفية حيث وضعت السلطات الرقابية بالبنوك المركزية إطار جديد لكفاية راس المال فقد حاضت على نفس كفاية

[1] حياة نجار، قاسم مليكة، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل"، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص94

راس المال 8% الا انها غطت ثلاث"3" مخاطر: مخاطر القروض بنسبة 6.6% من المخاطر الاجمالية، مخاطر التشغيل 1%، ومخاطر السوق بنسبة 0.4%.

- بازل الثالثة: ظهرت بعد الازمة العالمية الكبرى سبتمبر 2008 جاءت لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر، وقد وضعت هده اللجنة معايير جديدة تضمنت الحد الأدنى لراس المال المطبق على البنوك وهذا من اجل تعزيز الجهاز المصرفي ضد الازمات، وكدا اهتمامها بمشكل السيولة باعتمادها على نسبتين: معيار السيولة قصير الاجل يهدف الى تلبية احتياجات السيولة للبنك في حال ما إذا طرأت ازمة، ومعيار السيولة طويلة الاجل والذي يهدف الى توفير مصادر تمويل مستقرة على المدى الطويل.

### 2. الأسلوب العلاجي:

تتم عملية معالجة مخاطر القروض عند اول حادث لعدم السداد من طرف الزبون، اذ يقوم البنك بوضع كل الاحتمالات الممكن حصولها و بالتالي التحضير لرد فعل مناسب اتجاه هذا الحادث من اجل استرجاع مستحقاته ، وتتمثل هده العملية في:

✓ **التحصيل:**

التحصيل هي سياسة إجرائية يقوم بها البنك من اجل استرجاع الأموال الخاصة به وكذا المحافظة على العلاقة التجارية مع زبائنها بالإضافة الى تغطية الاخطار المتولدة عن عمل البنك من خلال تكوين مؤونات تغطي معظم الاخطار التي تواجهها، وللتحصيل وحدتين أساسيتين يقوم عليهما[1]:

- التحصيل الودي: او ما يعرف بالتحصيل بالتراضي ، أي يقوم الزبون بتسديد مستحقاته بارادته او بعد مسايرة البنك له وتذكيره بالتزاماته، وهدا عن طريق وسائل البريد، الهاتف.....او اشعارات بضرورة السداد واذا لم ينجح هدا الامر تضطر إدارة البنك الى الاتصال المباشر ودلك عن طريق ارسال احد ممثليها في زيارة ميدانية للمدين من اجل تقيم الأسباب والعوائق التي تمنعه من السداد، و في هده الحالة يكون المدين مجبرا على التسديد.

[1] قاسيمي اسيا، مرجع سبق ذكره، ص90

- التحصيل القضائي: او ما يغرف بمرحلة المنازعات، أي لجوء البنك الى مصلحة النزاعات القضائية وهي اخر مرحلة للتسوية وتحصيل المستحقات وذلك من خلال رفع دعوى قضائية على المدين و هدا بعد وضع البنك كافة الاثباتات بحقه لدى المدين بمساعدة محامين وقضائيين، وهذا لإجباره على تسديد مستحقاته من القرض او ستتعرض ممتلكاته للحجز.

**خاتمة الفصل الأول:**

للبنوك التجارية دورا مهما في رفع الوتيرة الاجتماعية والاقتصادية خاصة في مجال جدب الودائع وتقديم القروض، حيث تعتبر وظيفة منح الائتمان لاصحاب العجز وظيفة أساسية بالنسبة للبنك.

لكن وبالرغم من أهمية هذه العملية الا انها لا تكاد تخلو من المخاطر التي تختلتف باختلاف أنواع القروض، لذا وخلال هذه العملية نجد البنوك تقوم بتقدير هذه المخاطر من خلال قيامها بدراسات تقديرية لحساب العميل كما تتخذ إجراءات واسالب وقاية وأخرى علاجية من اجل استرجاع قيمة قرضها الغير مسدد من طرف المدين.

# الفصل الثاني:

# الدراسات السابقة

**تمهيد**

من خلال دراستنا لهدا البحث صادفنا دراسات سابقة مشابهة تماما، والتي غطت كل الجوانب المتعلقة بتقييم وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، وفيما يلي سوف نتطرق الى بعض الدراسات والأبحاث العلمية العربية منها والأجنبية ومقارنتها مع موضوعنا مع إعطاء لموقع دراستنا ضمن هده الدراسات.

**المبحث الأول: عرض لأهم الدراسات السابقة و المقارنة مع الدراسة الحالية**

**المطلب الأول : عرض لبعض دراسات المحلية و العربية**

**أولا: دراسات سابقة محلية**

- **دراسة قاسمي آسيا :**

بعنوان " تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض تقديم القروض في البنك ، دراسة حالة قرض الشعبي الجزائري " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر فرع مالية المؤسسة ، جامعة بوقرة : بو مرداس ، سنة 2008 – 2009 :

اشكالية البحث كانت حول "كيف يمكن تبني نظام ضمانات يوفق بين تقليل المخاطر مع الحفاظ على تعظيم العائدات من الاقراض في البنوك بصفة عامة و القرض الشعبي الجزائري بصفة خاصة ؟

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بآليات و أدوات ادارة المخاطر البنكية و ذلك من أجل معرفة نطاق العمل المالي و المصرفي و كذا التقنيات المتقدمة في العالم في سبيل ادارة هذه الأخطار و السيطرة عليها بالإضافة الى محاولة التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالضمانات و الكشف على جميع المشاكل التي تواجهه و البحث عن حلول للتقليل من آثارها .

تلخصت نتائج الدراسة كالآتي :

- مدى عمل البنوك في المحيط الذي تتعايش فيه سوآءا الربح أو الخسارة خصوصا في العديد من التحديات التي تحدث في الوقت الراهن .
- أصبحت أعمال البنوك تقوم على درجة كبيرة من التعقيد و المخاطرة، يستلزم الاهتمام بها من أجل سلامة الجهاز المصرفي.

- يعتبر منح القرض مشكلة بالنسبة لأي بنك تجاري ، فوقوع أي خطأ قد يؤدي الى إفلاس البنك لذلك وجب وضع اجراءات وقائية و علاجية في حالة وقوع الخطر .

- **دراسة حياة نجار** :

بعنوان " ادارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل "، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2015.

اشكالية البحث كانت حول : " هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية ".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مختلف أنواع المخاطر المصرفية و أهميتها ، و التركيز على أهمية معايير لجنة بازل للتأكد من أنه على يجب على أي نظام لمراقبة المخاطر المصرفية أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنك ، ثم عرض مبادئ بازل و طرق قياس المخاطر المصرفية بالإضافة الى أن تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في للبنوك التجارية يمكن من وضع تصور حول الوضع المستقبلي لطرق ادارة هذه المخاطر .

تلخصت نتائج هذه الدراسة كالآتي :

- يعتبر خطر القرض من أهم المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك العمومية الجزائرية نظرا للآثار السلبية التي تنشأ منه .
- قواعد الحذر و الوقاية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري غير كافية لضبط نشاط بنوكها و ادارة مخاطرها .
- افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية محددة من أجل قياس مخاطر السوق و السيولة و التشغيل لأنها تنحصر في بعض المؤشرات المالية فقط .

- **دراسة صوار يوسف :**

تحت عنوان " محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية ، دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2008 :

اشكالية هذه الرسالة تمثلت في :" ما مدى امكانية تطبيق القرض التنقيطي ، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض ؟ و ما مدى امكانية الاستفادة من الطريقة الكلاسيكية المطبقة ببنوكنا لتطبيق هاتين الطريقتين ؟ .

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى مساعدة الطرق الحديثة ( طريقة القرض التنقيطي و الشبكات العصبية ) لتوجيه قرار منح القروض و سرعتها في المساعدة في اتخاذ القرار العقلاني ، كما هدفت الى محاولة تطبيق أهم الطرق الحديثة لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض و التي من بينها طريقة القرض التنقيطي و تقنية الشبكات العصبية على واقع أحد البنوك الجزائرية المتمثل في بنك الفلاحة و التنمية سعيدة ، كما هدفت الى تبيين أن الطريقة الكلاسيكية المبنية على التحليل المالي المطبقة في البنوك الجزائرية غير كافية لوحدها لتقدير خطر عدم تسديد القرض لذلك تظهر أهمية تطبيق الطرق الحديثة في البنوك التجارية

تلخصت نتائج الدراسة في مايلي :

- ان تطبيق الطرق الكمية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية أصبح من المتطلبات الأساسية لهذه الأخيرة باعتبار الجزائر تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق

- ان تطور السريع و الهائل لخدمات و منتجات البنوك العالمية يحتم على البنوك الجزائرية التفكير في منتجات و خدمات تحقق لها الربحية ، هذه الأخيرة لا تكون بمعزل عن دراسة و تقييم الخطر المرتبط بها مما يسرع من ضرورة تبني البنوك الجزائرية لمنهجية دراسة الخطر و خاصة خطر القرض و هذا لا يأتي بإرساء أرضية لذلك وهذا عن طريق محاولة بناء قاعدة بيانات خاصة بالعملاء على مستوى كل بنك مما يسهل فيما بعد تطبيق النماذج القياسية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض

- إنشاء شبكة موحدة للبنوك الجزائرية تحدد المتعاملين مع كل البنوك الجزائرية و الملفات الخاصة بهم لتسهيل عملية اتخاذ القرار لمنح القرض على غرار البنوك الامريكية .

- **دراسة العايب ياسين :**

تحت عنوان استعمال القرض التنقيطي في تقدير خطر القرض دراسة حالة بالبنك التنمية الفلاحيةBDL مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة منتوري قسنطينة 2008

تمثلت إشكالية هده الرسالة في "كيف يتم تقدير خطر القرض باستعمال الطرق الإحصائية؟ "

هدفت هذه الدراسة الى ادخال القرض القرض التنقيطي حيز التنفيد في البنوك التجارية والتحسيس بها و ابراز أهمية اعتماد هذه البنوك على الدراسات الإحصائية لمواجهة خطر القرض وكذا التقليل منها تجنبا للخسائر .

تلخصت نتائج هذه الدراسة في ما يلي:

- لايعتمد نجاح البنك على حجم القروض الممنوحة من طرفه وانما على على مواجهة مخاطر تلك القروض وكيفية معالجتها في حال وقوعها.
- ان الطريقة الكلاسيكية غير كافية للتقليل من نسبة خطر منح القرض لذا استوجب وجود طريقة ثانية لتقييو وتقدير هده الخطورة.
- طريقة القرض التنقيطي تعطي الى كل زبون علامة وتقوم بمقانة هذه العلامة بالعلامة الحرجة فادا كانت العلامة الممنوحة اكبر من العلامة الحرجة للزبون او العميل في حالة جيدة والعكس صحيح.

- **دراسة هبال عادل :**

تحت عنوان القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر (03) سنة 2011-2012

اشكالية البحث كانت حول "ماهي الأسباب المؤدية الى تعثر القروض؟ وماهي الحلول المقترحة للتقليل من هذه الظاهرة ؟.

هدفت هذه الدراسة بشكل عام ورئيسي الى تحديد اسبا مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الجزائرية ومالها من تاثير في نشاط هده البنوك بالإضافة الى تحديد كيفية تسوية القروض المصرفية المتعثرة على مستوى المصارف كما انها تعمل على تحديد اهم الإجراءات الرقابية والاحترازية المطبقة على المصارف الجزائرية.

ومن النتائج التي توصل اليها هذا الباحث نجد:

- القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بحدر ومحاولة التخفيف من اثارها قدر الإمكان.

- ان أسباب التعثر ترجع بصفة عامة الى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من اجل جلب المزيد من العملاء.

- تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل وعلى مستوى البنك كما يعمل البنك على إيجاد الحلول تاخد في اعتبارها كل الإمكانيات المتاحة في تسوية المشكلة.

- **بحث "دياب زقاي" و "طاوش قندوسي"**

تحت عنوان تقنية القرض كأحد أساليب ذكاء الاعمال لتسيير مخاطر القروض دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. مولاي طاهر سعيدة 2012

تمثلت إشكالية هذا البحث في " ما مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض

وكان الهدف من هذا البحث يتمحور حول دراسة الحالة التي أجريت على مجموعة من المؤسسات المتعاملة مع بنك الجزائر الخارجي لوكالة سعيدة والتي تحصلت على قروض استغلال خلال الفترة مابين 2005 و 2007

كما تلخص نتائج هذا البحث الى:

- ضرورة وجوب بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك خاصة بالزبائن المتعاملين معه.

- ضرورة تبني الأساليب الحديثة من بينها طريقة القرض التنقيطي لتقدير مخاطر الائتمان.

**ثانيا: دراسات سابقة عربية**

- **دراسة شريف مصباح أبو كرش**

تحت عنوان إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة الخليل، فلسطين سنة2005

قام هذا المؤتمر تحت إشكالية "ماهي إمكانية استخدام أدوات التحليل المالي والائتماني والتنبؤ بفشل المشروعات كاداة فاعلة لتقييم مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية المصرفية المحلية والعربية لتحقيق النجاح في ظل تزايد المخاطرة وعدم الاستقرار المتزايدة؟

كان الهدف من هذه المداخلة يتمحور حول اظهار التاثيرات التي تحدثها مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية وتحليل الأدوات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها:

- بيان أهمية التحليل المالي والائتماني كأداة في اتخاد القرارات المالية الرشيدة.
- اظهار التأثيرات التي تحدثها ادارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.

- **دراسة رامي هاشم الشنبازي**

تحت عنوان "التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني " دراسة حالة المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير قسم التخطيط المالي، جامعة العالم الامريكية، سنة2006

إشكالية هذه الدراسة تمثلت في "ماهي الوسائل التي يستعملها البنك للحد من المخاطر المصرفية؟

هدف هذه الدراسة لخص في معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية في فلسطين على التحليل المالي كما استخدمت هذه الدراسة أداة الاستبيان بحيث تم توزيع عينة الدراسة التي شملت البنوك العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها 15 بنك.

ومن النتائج التي توصل اليها في هده الدراسة:

- طبيعة عمل البنك ليس له علاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي لانه هناك عوامل تؤثر بدرجة عالية على اجراء عملية التحليل المالي.

- **دراسة عمر الجهماني**

تحت عنوان " مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك" دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني، مذكرة ماجستير جامعة الأردن، سنة2001

إشكالية البحث "كيف يمكن إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟

هدفت هذه الى تحديد وتطوير نموذج رياضي باستعمال النسب المالية حيث يمكن لهذا النموذج التمييز بين المؤسسات المصرفية المتعثرة والغير متعثرة، قياس مدى دقة هذا النموذج للتنبؤ.

ومن نتائج هذه الدراسة:

- تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية باستخدام النسب المالية، والاعتماد على البيانات المالية المشورة للبنوك العاملة في القطاع المصرفي.

- **دراسة د. علي عبد الله شاهين و الأستاذة بهيمة مصباح صباح**

تحت عنوان اثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى( سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر العدد الأول ص1 سنة 2011

إشكالية الدراسة" ما الإطار المقترح لقياس أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي؟

ومن اهم الأهداف التي جاءت بها هذه الدراسة الوقوف على مخاطر الأداء المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية

ومن نتائج هذه الدراسة نجد:

- ان توفر معدلات السيولة اللازمة للمصارف تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى اليها الإدارة المصرفية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها.

- من اهم العوامل المؤدية الى تعثر المصارف هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية المتعثرة التي تقدمها المصارف لعملائها.

- يجب على إدارة الائتمان الا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر وانما يجب الاهتمام بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من حدوثها.

**المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية**

**أولا: أوجه التشابه**

تتشابه الدراسات السابقة المأخوذة مع الدراسة الحالية من حيث الموضوع الذي تعالج تقييم مخاطر البنوك الدي تعرقل نشاطه بالإضافة الى كيفية تسيير هده المخاطر كما تتشابه من حيث المنهج المتبع لان جميع هد الدراسات اعتمدت على منح تحليلي وصفي ودراسة حال.

**ثانيا: أوجه الاختلاف**

ان أوجه الاختلاف بين الدراسات واضح بحيث ان كل دراسة كانت تهدف الى التوصل الى حل لإشكاليتها اد ان بحثنا كان يهدف الى دراسة معايير واسس المتبعة من طرف البنك التجاري عند منحه الائتمان و دراسة الطرق المستعملة من طرف البنك لمواجهة خطر القرض بالإضافة الى اختبار مدى صحة الفرضيات والاجابة على الأسئلة المطروحة بعكس الدراسات السابقة فمثلا دراسة صوار يوسف الدي يهدف بحثه الى مدى مساعدة الطرق لتوجيه قرار منح القروض و اتخاذ القرار الصحيح، محاولة تطبيق أهم الطرق الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض و بيان أن الطريقة الكلاسيكية المبنية على التحليل المالي المطبقة في البنوك الجزائرية غير كافية لوحدها لتقدير خطر عدم تسديد القرض.

**الجدول 01: جدول الدراسات السابقة**

| الباحث | العنوان | المصدر | الإشكالية | الهدف | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|
| **قاسمي آسيا** | تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض تقديم القروض في البنك | مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر فرع مالية المؤسسة ، جامعة بوقرة : بو مرداس ، سنة 2008 – 2009 | كيف يمكن تبني نظام ضمانات يوفق بين تقليل المخاطر مع الحفاظ على تعظيم العائدات من الاقراض في البنوك بصفة عامة و القرض الشعبي الجزائري بصفة خاصة ؟ | –التعريف بآليات و أدوات ادارة المخاطر البنكية<br>–محاولة التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالضمانات و الكشف على جميع المشاكل التي تواجهه و البحث عن حلول للتقليل من آثارها | أصبحت أعمال البنوك تقوم على درجة كبيرة من التعقيد و المخاطرة، يستلزم الاهتمام بها من أجل سلامة الجهاز المصرفي.<br>يعتبر منح القرض مشكلة بالنسبة لأي بنك تجاري ، فوقوع أي خطأ قد يؤدي الى إفلاس البنك لذلك وجب وضع اجراءات وقائية و علاجية في حالة وقوع الخطر . |
| **حياة نجار** | ادارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل | مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2015. | هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية ". | تحديد مختلف أنواع المخاطر المصرفية و أهميتها ، و التركيز على أهمية معايير لجنة بازل عرض مبادئها و طرق قياس المخاطر المصرفية | يعتبر خطر القرض من أهم المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك العمومية الجزائرية نظرا للآثار السلبية التي تنشأ منه .<br>قواعد الحذر و الوقاية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري غير كافية لضبط نشاط بنوكها و ادارة مخاطرها لافتقارها لنصوص تشريعية . |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **صوار يوسف** | محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية | مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2008 | ما مدى امكانية تطبيق القرض التنقيطي ، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض ؟ و ما مدى امكانية الاستفادة من الطريقة الكلاسيكية المطبقة ببنوكنا لتطبيق هاتين الطريقتين ؟ | -مدى مساعدة الطرق لتوجيه قرار منح القروض و اتخاذ القرار الصحيح<br>-محاولة تطبيق أهم الطرق الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض<br>-تبيين أن الطريقة الكلاسيكية المبنية على التحليل المالي المطبقة في البنوك الجزائرية غير كافية لوحدها لتقدير خطر عدم تسديد القرض | -ان تطبيق الطرق الكمية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية أصبح من المتطلبات الأساسية.<br>-ضرورة تبني البنوك الجزائرية لمنهجية دراسة الخطر و خاصة خطر القرض.<br>-إنشاء شبكة موحدة للبنوك الجزائرية تحدد المتعاملين مع كل البنوك الجزائرية و الملفات الخاصة بهم لتسهيل عملية اتخاذ القرار |
| **العايب ياسين** | استعمال القرض التنقيطي في تقدير خطر القرض | مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008. | كيف يتم تقدير خطر القرض بالطرق الاحصائية؟ | ادخال القرض التنقيطي حيز التنفيذ في البنوك التجارية<br>ابراز أهمية اعتماد البنوك على الدراسات الاحصائية لمواجهة خطر القرض | -لا يعتمد نجاح البنك على حجم القروض الممنوحة انما على مواجهة مخاطر تلك القروض<br>-الطريقة الكلاسيكية غير كافية للتقليل من نسبة خطر منح القرض .<br>طريقة القرض التنقيطي تعطي لكل زبون علامة و تقارنها مع العلامة الحرجة . |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **هبال عادل** | القروض المصرفية المتعثرة | مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2011-2012 | ما هي الاسباب المؤدية الى تعثر القروض ؟ و ماهي الحلول المقترحة للتقليل من هذه الظاهرة ؟ | تحديد أسباب مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الجزائرية و مالها من تأثير في نشاط هذه البنوك و تحديد كيفية تسويتها . – تحديد أهم الاجراءات الرقابية و الاحترازية المطبقة في المصارف الجزائرية | - القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها لكن يمكن التخفيف من آثارها . –أسباب التعثر ترجع الى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة . – تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل و مستوى البنك هذا الأخير يعمل على ايجاد حلول جذرية |
| **دياب زقاي و طاوش قندوسي** | تقنية القرض التنقيطي كأحد أسباب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض | بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مولاي طاهر ، سعيدة ، 2012 | ما مدى امكانية الاستفادة من تطبيق تقنية القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض | دراسة حالة مجموعة من المؤسسات المتعاملة مع بنك الجزائر الخارجي لوكالة سعيدة خلال فترة 2005-2007 | –ضرورة وجوب بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك . ضرورة تبني الأساليب الحديثة كطريقة القرض التنقيطي لتقدير مخاطر الائتمان |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **شريف مصباح أبو كرش** | ادارة مخاطر الائتمان المصرفي | المؤتمر العلمي الأول للاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة ، جامعة الخليل فلسطين ، سنة 2005 | ما هي امكانية استخدام ادوات التحليل المالي و الائتماني و التنبؤ بفشل المشروعات كأداة فاعلة لتقييم مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية المحلية و العربية ؟ | -اظهار التأثيرات التي تحدثها مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية .<br>-تحليل الادوات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع . | أهمية التحليل المالي و الائتماني كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة .<br>اظهار التأثيرات التي تحدثها ادارة مخاطر القروض في الصناعة المصرفية |
| **رامي هاشم الشنبازي** | التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني دراسة حالة المصارف التجارية العاملة في فلسطين | مذكرة ماجستير قسم التخطيط المالي ، جامعة العالم الأمريكية ، سنة 2006 | ماهي الوسائل التي يستعملها البنك للحد من المخاطر المصرفية ؟ | معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية في فلسطين على التحليل المالي معتمدة على الاستبيان في قطاع غزة | طبيعة عمل البنك ليس له علاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي .<br>هنالك عوامل تؤثر بدرجة عالية على اجراء عملية التحليل المالي . |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **عمر الجهماني** | مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك | مذكرة ماجيستر ، جامعة الاردن ، سنة 2001 | كيف يمكن ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ؟ | تحديد و تطوير نموذج رياضي باستعمال النسب المالية و قياس مدى دقة هذا النموذج للتنبؤ. | -تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية باستخدام النسب المالية .<br>-الاعتماد على البيانات المالية المنشورة للبنوك العاملة في القطاع المصرفي . |
| **د.علي عبد الله شاهين و أ. بهيمة مصباح صباح** | أثر ادارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي فلسطين | مجلة جامعة الأقصى ، المجلد 15 العدد الأول ص1 ، سنة 2011 | ما الاطار المقترح لقياس أثر ادارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي ؟ | الوقوف على دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية | -ان توفر معدلات السيولة اللازمة للمصارف تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى اليها الإدارة المصرفية<br>- – من اهم العوامل المؤدية الى تعثر المصارف هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية المتعثرة |

المصدر: من اعداد المترشحتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

**خاتمة الفصل الثاني:**

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى مجوعة مختلفة من الدراسات السابقة التي تناولت موضع تسيير مخاطر القروض التي يواجهها البنك وماهي الطرق التي يعتمد عليها من اجل تقدير هذه المخاطر و التي لها علاقة وثيقة مع بحثنا و ذلك من شتى الجوانب.

# الفصل الثالث: دراسة ميدانية

# في بنك BADR

**تمهيد:**

بعد استعراضنا للإطار النظري لموضوع تقييم وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، وبغية التقرب اكثر من الواقع العملي للبنوك في مجال منحها للقروض وكيفية تسييرها للمخاطر التي يمكن ان تصادمها قمنا باختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع . سبدو باعتباره احد البنوك التي تعتمد على استراتيجيات حديثة ومتطورة في عملية منحها للقروض بصفة عامة، ومنح قروض الاستغلال محل دراستنا بصفة خاصة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

**المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استغلالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**

## المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز البنوك الجزائرية التي تهدف الى التنمية الوطنية، وهذا ما سوف نتطرق له في هدا المبحث.

### المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

#### أولا: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بالرغم من تمويل البنك الجزائري القطاع الزراعي الا انه كان يعاني من عجز مالي، لذلك فكرت الدولة في تأسيس بنك متخصص في القطاع الفلاحي " تقرير انشاء بنك فلاحي . مشروع تمهيدي في عدد اوت/ سبتمبر لسنة 1981"

ومنه تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمقتضى المرسوم رقم 82/106 في 13 مارس 1982 على شكل شركة بالأسهم ذات راس مال قدره 54 مليار دينار المسجل بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/11640ب00 الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17شارع العقيد عميروش بالجزائر. و ذلك من اجل تحسين خدماتها للزبون حيث قامت بتطوير أجهزتها لتسهيل خدماتها وأيضا فتح فروع و وكالات مركزية، فلقد مر هدا البنك بعدة مراحل:

. 1990/1982: كان هدف البنك فرض وجوده في العالم الريفي وذلك عن طريق فتح العديد من الوكالات حيث انه اكتسب سمعة حسنة ودلك في شتى المجالات الأخرى.

. 1990: و المتعلق بقانون النقد والقرض رقم 10/90 يعكس اعترافا بأهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي فقد حمل هدا القانون افارا جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي واداءه وكدا مبادئه

. 1991: طبق نظام swifi لتسهيل عمليات التجارة الخارجية

. 1992: وضع برمجيات OGICIEL SYBU للقيام بالعمليات البنكية الى جانب تعميم استخدام الاعلام الالي خاصة عند فتح اعتمادات مستنديه ( معالجتها لا تتعدى 24 ساعة)

. 1994: البدا باستخدام بطاقة التسديد والسحب

. 1996: Télétraitement فحص العمليات البنكية وعن بعد

. 1998: العمل بطاقة السحب CIB (carte inter bancaire)

. 2000: القيام بإنجاز مخطط تسوية للبنك، وكدا فحص دقيق لنقاط القوة والضعف لدى البنك

. 2001: تحقيق مشروع البنك الجالس (la banque assise) مع بعض الوكالات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة

. 2002: تعميم مصطلح الجلوس والخدمة المشخصة على مستوى جميع البنوك

. 2003: تطبيق نظام جديد لتغطية الصكوك والأوراق التجارية والمعروف ب SYRAT

. 2004: التعريف باستخدام الشبابيك الالية للدورات النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الادبي بين البنوك (SATIM)

. 2006: ادخال نظام جديد (Télé de virement) الذي يحقق الثقة والشفافية و الائتمان في التعاملات

. 2008: في هذه المرحلة تم عقد اتفاقية بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ينص بتوسيع عمليات التمويل في القطاع الفلاحي، وهنا تم اصدار قرض الرفيق RFIG الدي يعد نوع من أنواع قروض الاستغلال اد قامت الوزارة بتدعيم فوائده بنسبة 100 %، بالإضافة الى تقديم خدمة القرض الايجاري الدي يدخل ضمن القروض الاستثمارية، كذلك وفي هده المرحلة عقد البنك اتفاقية مع شركة التامينSAA مفادها ان يقوم البنك بكل عمليات التامين

.2009: في هده السنة استخدمت البطاقة الممغنطة التي تسمح لحاملها بتسديد فواتره عن طريقها ودلك بخصم قيمة الفواتير من رصيده.

**ثانيا: تعريف وهيكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية:**

- يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية احد اهم البنوك الفاعلة في السوق الجزائرية وذلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ وكذا مواكبته لكافة التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية محليا وعالميا حيث أنشئ هدا البنك بموجب قرار مرسوم 82/206 الصادر ب3 مارس 1982 والذي نسب اليه وظيفة رسمية وهي تمويل جميع المشاريع العمومية والخاصة بقطاع الزراعة، الفلاحة، الصناعة، الري.... والى كل ما يساهم في تطوير عالم الريف، ومع مرور السنوات تعددت وكالاته ففي سنة 1985 بلغت

وكالاته حوالي 269 منه 6 رئيسية و31 فرع اما في يومنا هدا بلغت 331 وكالة و33فرع عبر الوطن واكثر من 7000اطار عون كما انه يحتل المرتبة 688 في الترتيب العالمي من بين 4100

**الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**

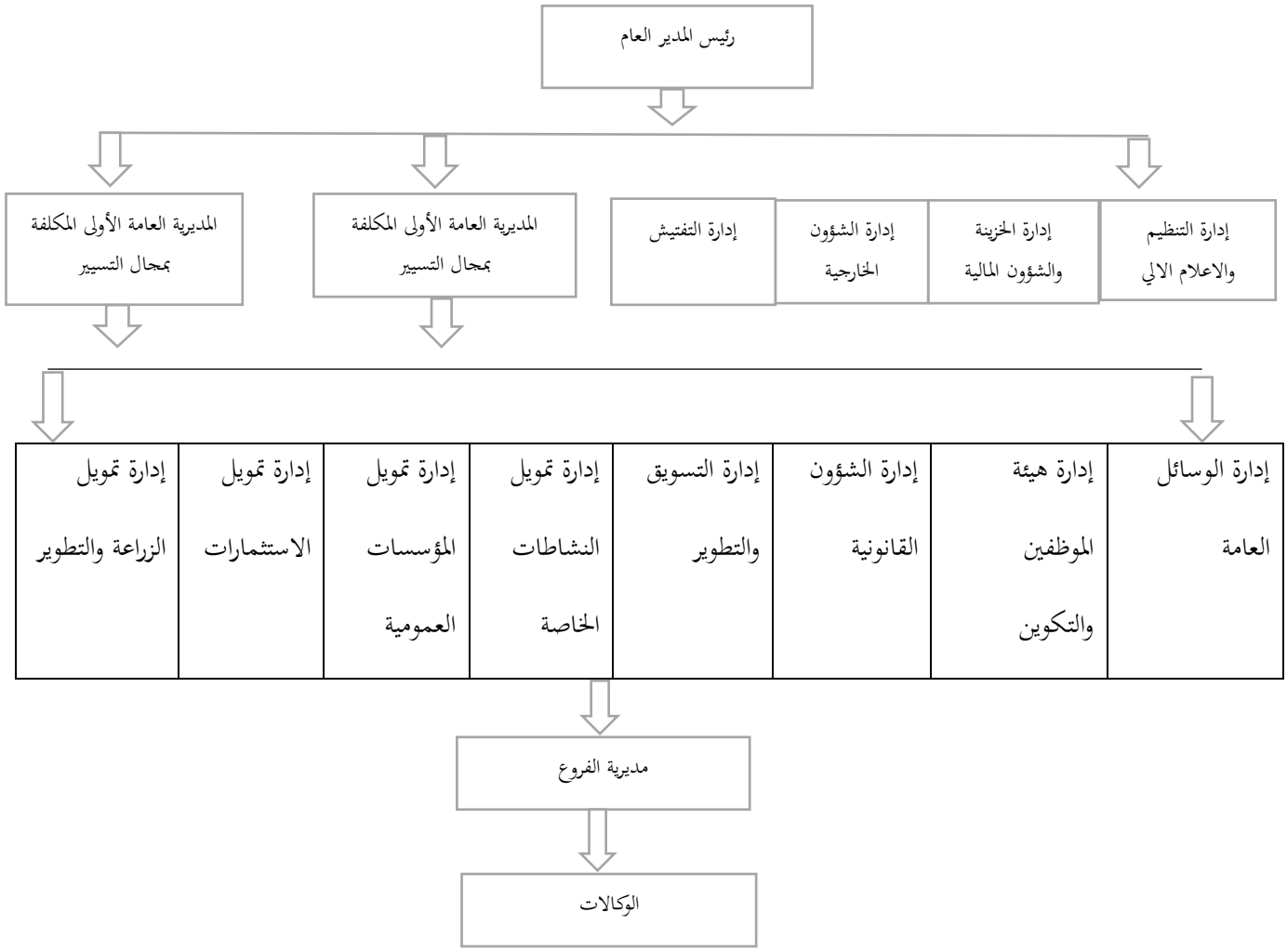


**المصدر**: http//www.ecomedfot.blogspot.com

✓ **وكالة سبدو:**

هي احدى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR رقم 517 والكائن مقرها بشارع 05 جويلية . سبدو والتابعة للمجمع الجهوي للاستغلال . تلمسان 013.

**الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بنك . سبدو:**

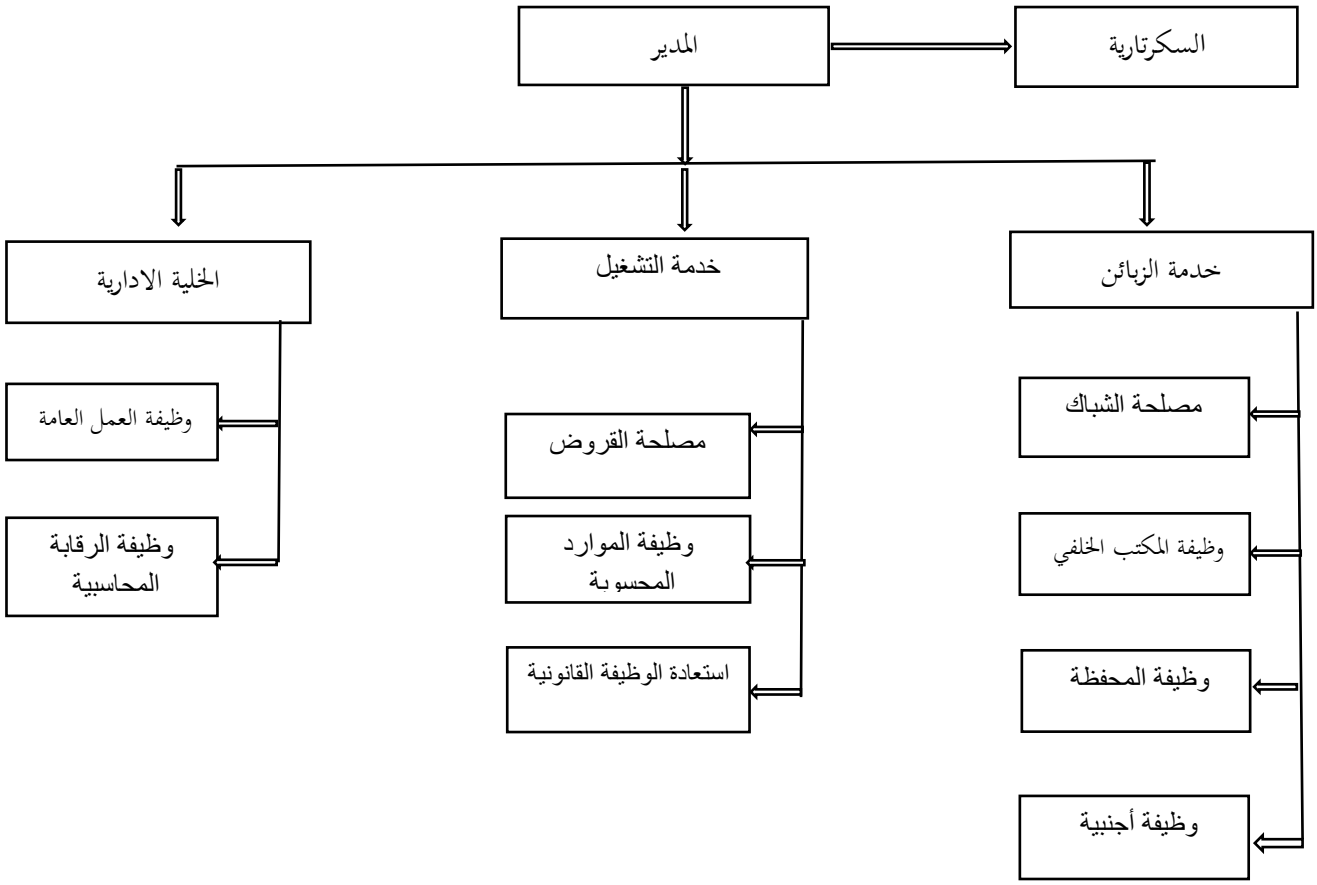


**ثالثا: وظائف واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

- **وظائف البنك:**

طبقا للقوانين والإجراءات يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطبيق الخطط والبرامج من خلال قيامه بما يلي:

. معالجة مختلف العمليات المرتبطة سواء بالقرض، الصرف و الصندوق

. مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي و تقنياته

ويسعى كدلك الى تطوير طاقات معالجة المخاطر عن طريق:

. تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات

. اخد الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا

. تحسين استقبال الزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية قصد تحسين العلاقة.

- **اهداف البنك:**

. المساهمة في رفع مستوى الفلاحة في الإنتاج الوطني.

. توسيع مجالات عمل البنك كمؤسسة مصرفية.

. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء.

. التكوين والتحفيز الجيد للموظفين، من اجل الحصول على خدمات افضل.

. التسيير الجيد والدقيق للخزينة.

. رفع حجم الموارد وتقليل التكاليف.

## المطلب الثاني: القروض المقدمة من طرف وكالة BADR

### أولا: أنواع القروض الممنوحة من طرف BADR:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم خدمات مختلفة لعملائها ومن أهمها منح القروض بشتى أنواعها والتي يمكن ان نلخصها فيما يلي:[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ سبدو

❖ **قروض الاستثمار:**

- قرض التحدي:

هو قرض استثماري متوسط (3-7 سنوات)او طويل الاجل (8-15 سنة) مخصص للفلاحين والرعاة اما بشكل فردي او جماعي، وهو ممول من طرف الخزينة في السنوات الخمسة(05) الأولى أي بدون فائدة، اما في السنة (06) و (07) فتكون نسبة الفائدة 1% وفي السنة (08) و (09) تصبح الفائدة 3% وبعد السنة (10) تصبح 5.25%، يقدم البنك في هدا القرض 1.000.000دج (مليون) للهكتار الواحد في حدود 10 هكتارات مع 10% تمويل ذاتي فيما يخص تربية الماشية وخلق مستثمرات زراعية، و1.000.000.000دج عنما يفوق مساحة الارض10 هكتارات مع 20% تمويل ذاتي. يمول الأنشطة التالية:

. تسوية الأرض.

. الري الفلاحي.

. شراء الآلات الصناعية.

. بناء او تصليح منشأة.

. الانتاج التقليدي.

- قرض ETTAHADI FEDERATIF:

هو قرض موجه للمتعاملين المنتجين والمصدرين، تتراوح مدته في المدى المتوسط من 03- 07 سنوات اما في المدى الطويل من 08-15 سنة، قيمته المالية مابين(1.000.000دج) و (200.000.000دج) ومن الأنشطة التي يمولها ما يلي:

. انتاج وتصير التمور

. انتاج الحبوب، البطاطا

. انتاج الحليب.

- قرضINVEST VAN:

هو قرض استثماري متوسط الاجل مدته تتراوح ماين 3الى 5 سنوات و قيمته لاتتعدى 1.200.000دج، وهو مخصص لاقتناء وسائل النقل التي لا يتجاوز وزنها 3500كلغ والتي يجب ان تكون مستعملة في نشاط الزبون حيث يقوم بدفع 40% من قيمة هده الوسيلة.

- قرض التمويل الثلاثي:

وفيه يقوم البنك و المؤسسات بتمويل الطرف الاخر مثل :

- وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ.
- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM.

وتكون مدة القرض 8 سنوات فيها 3 سنوات الاولى مدة سماح وخمس سنوات المتبقية يتم فيها تسديد الدين.

❖ **قروض الاستغلال:**

هي قروض موسمية قصيرة الاجل، تكون نسبة الخطورة فيها قليلة مقارنة بأنواع القروض الأخرى ويمكن تقسيمها الى:

- قرض الرفيق R'FIG:

هو نوع من أنواع القروض الموسمية مخصص لتمويل المزارعين الفرديين و الرعاة الدين يتم تنظيمهم في تعاونيات او تجمعات اقتصادية، تتراوح مدته ما بين 6 اشهر و 24 شهرا.

تتراوح قيمته المالية بين عشرة ملايين(10.000.000دج) و (100.000.000دج) أي قيمته حسب النشاط الممول، نسبة الفائدة فيه معدومة أي ممولة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 100%. النشاطات التي يقوم بتمويلها هدا النوع نجد:

. شراء الأسمدة للفلاحة

. شراء العلف والأدوية للحيوانات.

. شراء الاغلفة الخاصة بالمنتجات الفلاحية.

. تخزين المواد الغذائية.

- قرض الرفيق الاتحاديR'FIG FEDERATIF:

هو قرض موسمي مدته تتراوح بين 06 اشهر الى 24 شهرا(سنتين) ، قيمته المالية محصورة بين 10.000.000دج و 1.000.000.000دج في هده النوع لا يقوم الزبون بتقديم أموال فهو ممول بنسبة 100% من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. ومن الأنشطة التي يمولها مايلي:

- انتاج البطاطا.
- انتاج الحليب
- انتاج زيت الزيتون
- انتاج الطماطم المصبرة

بالإضافة الى:

- قرض السكن الريفي HABITAT RURAL:

هو قرض موجه لإنشاء السكنات الريفية او ترميمها و تكون قيمة هدا القرض بين 1.000.000دج و 3.000.000دج و لصاحب القرض عدة شروط من بينها الجنسية الجزائرية، وان يكون من 20 الى65 سنة.....، ومعدل الفائدة اما 1% او 3% وذلك حسب نوع القرض الممنوح.

**ثانيا: اجراءات منح القرض من طرف وكالة البدر:**

على البنك قبل تسليم المشروع القيام بجملة من الخطوات والإجراءات التي تخص فحص الملف والتأكد من الوثائق الودعة وصحتها حتى يتسنى للمقرض(البنك) تسليم المشروع لصاحبه:

أولا: يقوم الزبون بطلب للحصول على القرض، وذلك بتحديد نوع القرض، قيمة القرض، مدة القرض و الغرض منهن وكدا الضمانات التي يمكن له ان يقدمها.

ثانيا: يقوم البنك بتحديد مقابلة شخصية لطالب القرض، وذلك من اجل التعرف على شخصية العميل و خبرته في المجال الذي طلب من اجله القرض، بالإضافة الى طبيعة النشاط، ثم بعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية بهدف التعرف على خطوات العملية الإنتاجية من موقع المشروع والآلات والمعدات المستخدمة....

ثالثا: الاستعلام عن العميل من مختلف الجوانب، السمعة، المقدرة على التسديد، مدى مصداقيته....، حيث تعتبر هده الخطوة ضرورية دلك من اجل اتخاد القرار اما بمنحه الائتمان او العكس لاستكمال الإجراءات.

رابعا: الفحص المبدئي من شتى الجوانب، من حيث مدى توافق الطلب مع السياسة الائتمانية للبنك، ومن حيث عدم وجود عقبات اتجاه تمويل هذا النوع من الأنشطة، أي خلال هده المرحلة يتم التأكد من صحة ومصداقية حساباته المالية لثلاث سنوات الماضية وهنا يقوم باتخاذ مبدئي اما القبول او الرفض.

خامسا: الدراسة المالية للمشروع في هده المرحلة يقوم البنك الممول بدراسة الجوانب المالية للمشروع وهذا بصفة عامة (القوائم المالية، الميزانيات التقديرية للخمس سنوات السابقة، بالإضافة الى الضمانات التي يقدمها طالب القرض و كدا مدى ملائمة المخاطر التي تحيط بالقروض بالسياسة الائتمانية للبنك.

سادسا: اتخاد القرار وهدا بعد ان قام الزبون بايداع ملف المشروع على مستوى الوكالة، تقوم هده الأخيرة بدراسته من قبل لجنة القروض لاتخاد القرار اما إيجابا او سلبا وذلك في حالة اذا كان قيمة القرض في حدود صلاحية الوكالة، اما اذا كان العكس فيبعث الملف الى المديرية الجهوية للفصل فيه

في حالة كان المبلغ في حدود صلاحيتها يمضى من طرف مديرها ويبعث للوكالة من اجل منحه الائتمان

في حالة كان المبلغ يتعدى حدود صلاحية المديرية الجهوية تبعته هي الأخرى الى المديرية العامة وفي هده الحالة تقوم بقبول الملف وتنتهي عملية منح القرض. يمكن ان نلخص هده العملية في الشكل لتالي:

إجراءات منح القروض من طرف بنكBADR:[1]

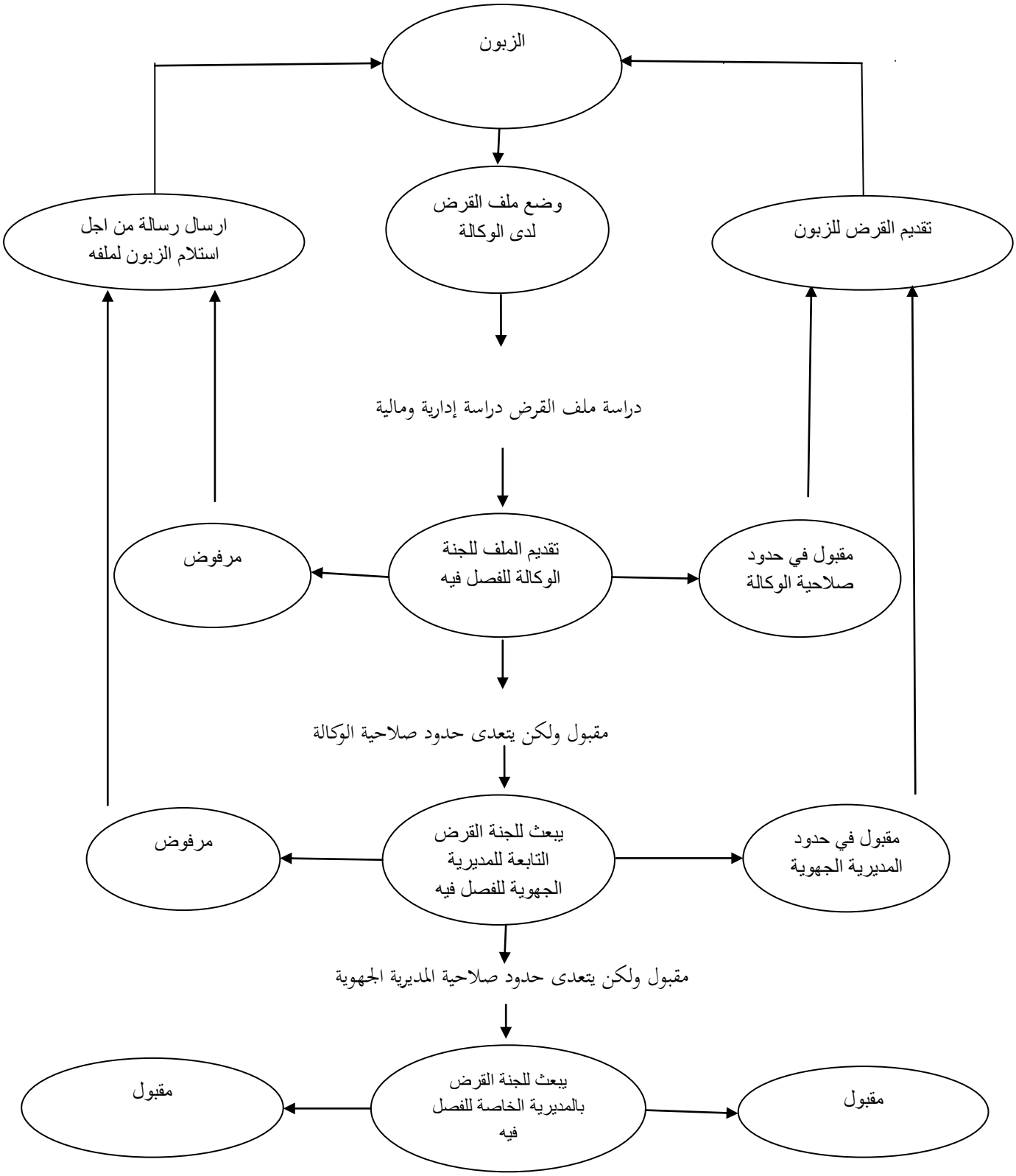


[1] من اعداد المترشحتين بناءا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة

**ثالثا: احصائيات القروض المقدمة من طرف BADR:**

من خلال دراستنا حول القروض البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-سبدو توصلنا ان هناك قروض تم سدادها وأخرى لم تسدد ولهذا فان الوكالة قد حصرتها على النحو التالي:

**جدول توزيع القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية من 2014 الى غاية يومنا هذا:**

| | نوع القروض | عدد ملفاتها | مبلغها بالدينار الجزائري |
|---|---|---|---|
| مجموع القروض من 2014 الى يومنا هذا | قرض الرفيق | 05 | 3.637.9000,21دج |
| | قرض التحدي | 02 | 22.583.000,00 |
| | قرضANSEJ | 584 | 1.694.111.841,05 |
| | قرضCNAC | 409 | 1.223.918.491,16 |
| | قرضANGEM | 242 | 163.873.016,32 |
| القروض المسددة من 2014 الى يومنا هذا | قرض الرفيق | 08 | 1.995.444,45 |
| | قرض التحدي | 02 | 4.750.803,00 |
| | قرضANSEJ | 96 | 7.371.114,91 |
| | قرضCNAC | 46 | 3.409.399,06 |
| | قرضANGEM | 39 | 1.321.180,06 |
| القروض الغير مسددة من 2014 الى يومنا هذا | قرض الرفيق | 02 | 625.134,46 |
| | قرض التحدي | 00 | 00 |
| | قرضANSEJ | 117 | 110.199.979,76 |
| | قرضCNAC | 55 | 57.840.663,24 |
| | قرضANGEM | 83 | 28.769.735,62 |
| القروض عن طريق الامضاء من 2014 الى يومنا هذا | | 18 | 6.416.831,32 |

**المطلب الثالث: طرق تقييم وتسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**أولا: أنواع مخاطر القروض بالوكالة:**

قد يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى عدة اخطار من أهمها:

- ✓ **مخاطر عدم السداد:** وهو من اهم الاخطار التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسبدو دلك لتعدد أسباب حدوثه، اما تكون مرتبطة بالعميل نفسه او بسبب ظروف خارجة عن اراضته.
- ✓ **مخاطر مرتبطة بالعميل:** اما ان يقوم هدا الأخير بتحويل موضوع المشروع الى غير ما منح من اجله القرض فيقع في مشاكل مالية او بسبب شخصية العميل.
- ✓ **مخاطر مرتبطة بالبنك:** اما بسبب أخطاء مرتكبة من طرف الموظفين، او بسبب تقلبات سعر الصرف التي تضع الموظفين في حيرة.

**ثانيا: طرق تقييم مخاطر القروض بالوكالة**

ينتهج بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة تمكنه من قياس المخاطر الممكنة وتتجلى فيما يلي:

- دراسة الوضعية المالية للمستفيد من القرض وتتحلى فيما يلي:

نشاطه الرئيسي و المداخيل التي كان يجنيها من خلال هذا النشاط (دفع المحاصيل الفلاحية الى تعاونية الحبوب) الاطلاع على الحساب البنكي ومراعاة وجود عملية سحب وايداع المبالغ المالية الناتجة عن المحاصيل الموسمية و بطريقة منتظمة.

- قدرة الزبون على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق.
- الاستعانة بإجراء طلب استشارة الى مركزية الاخطار التي تتيح لنا معرفة التزامات هذا الشخص والوضعية المالية اتجاه المؤسسات المالية الأخرى.
- الضمانات المقدمة وهي من بين الاليات التي يعتمد عليها البنك في قياس المخاطر وهدا لتجنب الخسارة.

**ثالثا: تسيير مخاطر القروض بالوكالة**

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح قروض لعملائه بالاعتماد على مجموعة من الضمانات وذلك بهدف تسيير المخاطر التي قد تواجهها ويمكن تقسيم هده الضمانات الى:

- ضمانات حاصرة: وهي الضمانات التي يقدمها المقترض للبنك قبل ان يستلم المشروع والتي بموجبها يقوم البنك بالتأكد من نوايا المقترض في تجسيد المشروع.
- ضمانات غير حاصرة: وهي الضمانات الممنوحة بعد تحقق المشروع

ومن خلال هذا الملف يمكن إعطاء نظرة حول بعض الضمانات الواجب توفرها:

ملف زبون طلب قرض CNAC من اجل اقتناء اغنام فوجب عليه وضع الضمانات التالية:

**ضمانات الاحتياطات الحاصرة:**

*استلام الاعانة

*التعهد بالتسجيل مع تجديد التأمينات

*محضر المعاينة من طرف محضر قضائي

*اتفاقية القرض مسجلة

*المساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي

* عقد ايجار الاسطبل موثق لسنتين قابلتين للتجديد

*المساهمة الذاتية

* شهادة اثبات من طرف بيطري

*رسالة اسقاط الآجال

*نسخة من شهادة وجود او البطاقة الضريبية

*التعهد بالرهن الحيازي

* محضر الزيارة من طرف أعوان CNAC

**ضمانات الاحتياطات الغير حاصرة:**

*بوليسة تامين

*الرهن الحيازي على العتاد

*سلسلة سندات الامر

*محضر قضائي لوضع لوحات الترقيم

*محضر قضائي لوضع اقراط الاذنين

**المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استغلالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**المطلب الأول: دراسة تطبيقية لقرض R'FIG في بنكBADR :**

**أولا: حالة قرض "R 'FIG " مسدد:**

**أ. كيف يتم معالجة هذا النوع من القروض:**

قبل الاستفادة من المشروع يجب على الزبون الاستفسار حول هدا القرض "R'FIG " حيث يقدم له المكلف بالزبائن معلومات حول الوثائق المكونة لملف القرض.

يقوم طالب القرض بإحضار الوثائق المطلوبة بفتح حساب (ملحق1)، وفي هذه الحالة يقوم المكلف بالزبائن بفتح حساب للزبون طالب القرض وهذا للتأكد بانه لا يوجد له حساب اخر، والذي يكون معرفا برقم الحساب'..... -517'.

ثم بعد هذا يقوم المقترض بتسليم ملف رقم الحساب وملف الخاص بالقرض الى الفرع المستضيف وبالذات الى المكلف بالزبائن الذي بدوره يقدمه للمكلف بالقروض ويجب عليه ان يكون حاضرا اثناء تسليم الملف واثناء دراسته من طرف المكلف بالقروض، وكخطوة أولى يقوم هذا الاخير باستشارة مركزية الاخطار ففي حالة الرد الايجابي أي لا يوجد لطالب القرض ديون ( وضعيته المالية سليمة ) ثم يمر الملف الى لجنة القروض بالوكالة من اجل دراسته من كل الجوانب وفحص الملف حيث يتبع بمنح تأشيرة القبول على مشروعه.

وبعد هده الموافقة يتم تحويل الملف الى المجمع الجهوي بتلمسان (بنك الفلاحة والتن مية الريفية-تلمسان) حيث قامت المكلفة بالقروض بدراسة ملفه خطوة خطوة للتأكد من قدرة واستعداد المقترض للحصول على هذا النوع من القروض، هذا بأخذ رأي موافقة

الوكالة وأيضا التأكد من ان هذا القرض منتج، ثم يمر الى لجنة القروض بالمجمع الجهوي من اجل اتخاد القرار وبالتالي تقوم ببعث الموافقة مع الضمانات الحاصرة في اتفاقية القرض (ملحق2) الى الوكالة التي تقوم بدورها باستدعاء الزبون من اجل توفير كل الضمانات الحاصرة المطلوبة منه.

ثم بعد هذا تقوم الوكالة ببعث لجنة من اجل زيارة تفقدية ( ملحق3) للتأكد من ان كل الشروط متوفرة ( ارض اسطبل .....).

قام الزبون وبعد توفيره للضمانات الحاصرة بتقديمها لوكالة سبدو التي بدورها تبعثها الى المجمع الجهوي بتلمسان.

الوثائق المطلوبة:

- طلب خطي للقرض( قيمة القرض، مدة السداد، الضمان المقدم)
- حساب بنكي جاري خاص بالمستفيد(الزبون)
- نسخة لبطاقة التعريف
- نسخة لشهادة الاقامة
- شهادة عدم الخضوع للضريبة
- تعهدات خاصة(التعهد بالتسديد في الآجال المحددة واحترام الاقصاء المترتبة عنه وكذا التعهد بالتامين على المشروع)
- عقد الملكية للأرض المراد استغلالها
- شهادة عدم المديونية اتجاه البنك
- شهادة تثبت ان نشاطه متعلق بالفلاحة ( بطاقة فلاح او مزارع صادرة عن غرفة الفلاحة الوطنية)
- المساهمة في صندوق ضمان القروض
- خطة الإنتاج

ب. **معلومات حول المؤسسة موضع الدراسة**[1]

بتاريخ محدد قام شخص طبيعي بتقديم طلب قرض "R'FIG " الخاص باقتناء اغنام للتسمين وبعد تقديمه الملف الكامل قام البنك بالموافقة الأولية على مشروعه وهذا بعد زيارة تفقدية الى مكان مزاولة مشروعه، حيث يلخص المشروع في الاتفاقية القرض على الشكل التالي:

موضوع القرض: اقتناع خرفان للتسمين — نسبة القاعدية للقرض: 5.25%

مبلغ القرض: 2.620.000,00 — نسبة الهامش: 0%

مدة القرض: 09 اشهر — نسبة الربح المدعمة: 5.50%

مكان مزاولة المشروع: بمحل راسه — نسبة فائدة التأخير: 7.5%

نسبة الفائدة: متغيرة حسب الشروط — غرامة التاخير:2%

دورة التسديد: سنوية

✓ الضمانات الحاصرة:

*رهن رسمي للبناية التي مساحتها 136م المملوكة من طرف صاحب المشروع مرفقة مع تقريق الخبير المعين من طرف البنك اين يجب ان تكون قيمة العقار تغطي مبلغ القرض الممنوح.

*تحصيل مبلغ التأمينات الخاص بالخرفان

*شهادة اثبات الاسطبل لتربية المواشي مسلمة من طرف بيطري المصالح الفلاحية.

*عقد كراء خاص بالإسطبل

*شهادة صحية بيطرية لكل راس ماشية ممول

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

*استشارة مركزية الاخطار

✓ الضمانات الغير حاصرة:

*المساهمة في صندوق ضمان القروض الفلاحية

*امضاء سندات لأمر(ملحق 4)

*التأمين على الماشية و على المخاطر الخاصة بالإسطبل و في الأخير تختتم هده الاتفاقية ب" قرا وصدق عليه" من طرف الزبون وأيضا امضاء مدير البنك

وبعد حوالي 10 أيام وعلى أساس هذه الضمانات تم الموافقة على الملف وحصوله على الموافقة النهائية التي تعتبر أساسية لمنح أي قرض، بعد هذا يتم ارجاع هذا الملف الى مصلحة القروض بالوكالة، التي تقوم بدورها باستصدار الشيك الذي يحمل المبلغ الكامل للقرض 2.620.000,00 مرفقا بشيك اخر خاص بالتامين على المواشي قيمته 171000 الى التأمينات SAA، من اجل حماية المشروع وتمت إجراءات المنح بدون أي مشاكل.

وبعد 09 اشهر من منح الائتمان و بعد قيام أعوان البنك في كل فترة بالمراقبة الدورية للمشروع ومدى احترام الزبون لشروط العقد تم تسديد القرض دفعة واحدة (ملحق5) من طرف الزبون و هذا قد تم في الموعد المحدد في الاتفاقية.

**ثانيا: حالة قرض "R'FIG " غير مسددة:**

في هذه الحالة تم منح القرض بنفس الإجراءات فقط الاختلاف فيما يلي:

**معلومات حول المؤسسة موضع الدراسة:**

موضوع القرض: شراء ملبنة — النسبة القاعدية: 5.25%

مبلغ القرض: 12.0000.0000,00 — الهامش: 0%

مدة القرض: 09 اشهر — نسبة الامتياز: 100%

مدة المؤجل: 00 شهر نسبة فائدة التأخير: 7.50%

نسبة فائدة القرض: حسب الشروط المعمول بها معدل عقوبة التأخير: 2%

دورية التسديد: قسط واحد

✓ الضمانات الحاصرة:

*رهن عقار من الدرج الأولى للأرض والبناءات المشيدة عليها.

*رهن رسمي لعتاد الملبنة الممون.

✓ الضمانات الغير حاصرة:

*اتفاقية القرض ممضاة ومسجلة.

*بوليسة التامين (للعتاد+ مبنى الملبنة).

*امضاء سندات الامر.

*الوضعية الجبائية صافية او مجدولة.

وبعد انقضاء المدة المتفقة عليها من اجل تسديد القرض امتنع صاحب القرض عن التسديد لأسباب غير موضحة حيث قام البنك باستدعاء الزبون وهذا من اجل التسديد وبعد ان تقدم الزبون الى البنك قام بإعطاء توضيحات حول سبب عدم السداد، فاقترح البنك طرق من اجل التسديد الا ان الزبون لم يقتنع، وبعد 15 يوما قام البنك ببعث الاعذار الأول من اجل تذكيره بمبلغ القرض وكيفية التسديد التي يجب عليه ان يتبعها الا ان هذا الزبون لم يأخذ هذا الاعذار بعين الاعتبار، وتم ارسال الاعذار الثاني الذي يأكد بانه في حالة عدم التسديد سوف يقوم بإجراءات قانونية.

في هذه الحالة و بعد 15 يوما من موعد استلامه للاعتذار الثاني( ملحق6) يقوم البنك بتحرير محضر قضائي من اجل التحصيل الاجباري، حيث قام المكلف القانوني بالوكالة بملا استمارة البحث عن المعلومات والتي قدمها الى المحافظة العقارية المختصة، ثم بعد

ذلك تقدم البنك بطلب الى السجل التجاري للبحث حول هذا الزبون اذ كان له نشاط تجاري اخر وبعد كل هذه الإجراءات قام بإعداد ملف وبعثه الى المجمع الجهوي للاستغلال بتلمسان من اجل اختيار محامي يمثله امام القضاء، لإلزامه بتسديد القرض.

اما في حالة عدم قدرته على السداد وبعد كل الإجراءات المتخذة ضده يقوم البنك بالحجز على العقار المرهون وهذا لاسترجاع أمواله.

**المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة**

بعد مدة التربص التي قضيناها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-سبدو اتضح لنا بان عملية منح القروض تتسم بوتيرة نشطة للغاية، وهذا مع احترام النظام المتبع بالوكالة وهذا بالرغم من كثرة الإجراءات التي يقوم بها مع الزبائن للوقاية من المخاطر التي يمكن ان يواجهها اثناء هذه العملية الا ان نسبة هذه الخطورة لاتزال في ارتفاع ويبقى خطر عدم التسديد الخطر الوحيد الذي يعرقل عملية منح القرض، ومع كل هذا فان بنك الفلاحة والتنمية . سبدو يتبع مختلف الإجراءات التي تحول دون وقوعه في خسارة اما عن طري الضمانات او عن طريق أساليب أخرى وقائية.

ومن خلال هذه نستنتج بان منح القروض يرتبط بالمخاطر لا ان بنك البدر يعتمد بالدرجة الأولى لاجتناب او لتسيير هذه المخاطر على الضمانات بأنواعها التي من خلالها يمكنه استرداد قرض ففي حالة تعثر القرض، فالسبب الوحيد الذي يجعل البنك يقوم بهده العملية هو رفع قيمة راس ماله فكلما كان القرض الممنوح ناجح كلما زادت سيولة البنك.

اما في حالة حسن نية الزبون صاحب القرض يقوم البنك بإجراءات ودية من اجل تحصيل الدين، اما في حالة عدم الرغبة في السداد يلجا البنك الى القضاء لاسترجاع المبلغ الممنوح.

**خاتمة الفصل:**

من خلال الدراسة التطبيقية قمنا بتسليط الضوء على أنواع القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية و الشروط المطلوبة لها مع دراسة مختلف المراحل التي تمر بها عملية منح القروض من أجل منح تأشيرة القبول أو الرفض وكيف يمكن لها ان تتفادى الوقوع في الاخطار وهذا بالاعتماد على طريقة التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض من اجل تقييم خطر القرض وأيضا لتسيير هدا الخطر تعتمد على الضمانات لاسترداد ما منحته.

# خاتمة عامة

تعتبر البنوك التجارية من القطاعات الخدماتية التي تقدم خدماتها المالية لبقية القطاعات الأخرى ويتمثل دورها الأساسي في عملية استقبال الودائع من جهة ومن جهة أخرى تقديم القروض والتي تأخذ عدة اشكال، فمن خلال هذه العملية يظهر الهدف الأساسي لها وهو تحقيق الربح كما انها تسعى دوما لتوطيد العلاقة مع عملائها.

وعملية الإقراض بكل اشكالها محفوفة بدرجة معينة من المخاطر، فبالرغم من كل الإجراءات التي يقوم بها البنك قبل منحه القروض ودقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها هذه الأخير يستحيل عليه التغطية الكلية لمخاطر القروض فالمخاطر ملازمة للعمل المصرفي، ولهدا استوجب عليه وضع أساليب وقائية تتلخص في تحليل المعطيات والدراسة الجيدة لطلب القرض وهدا من خلال عدة طرق لتقييم المخاطر الممكن وقوعها وكدا الحصول على ضمانات بشتى أنواعها وهذا مقابل منح الائتمان لكي يتجنب البنك اخطار عدم السداد.

و في حالة عدم نجاعة هدا الأسلوب يوجد طرق أخرى من اجل استرداد القرض تتمثل اما في التحصيل الودي من المدين او عن طريق القضاء في حال عدم الرغبة في تسديد الدين.

### 1. اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يعتمد البنك في تقديره وتقييمه لمخاطر القرض على الطريقة الكلاسيكية والطريقة الإحصائية فالأولى تعتمد على دراسة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي اما الطريقة الثانية فتعتمد على القرض التنقيطي وهذا يثبت صحة هذه الفرضية.

- الفرضية الثانية: تشكل شخصية العميل الركيزة الأولى في قرار منح الائتمان وهي الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية لهذا نجد اهم هدف تسعى اليه إدارة البنوك عند اجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة كما ان معيار القدرة على السداد يؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها لبنوك ومن هنا يتضح انه يتم اتخاد القرار الائتماني وفقا لمعيار شخصية العميل وقدرته على السداد وهد يثبت صحة الفرضية.

### 2. نتائج الدراسة:

نستطيع القول ان هذه الدراسة اسفرت عن مجموعة من النتائج يمكن اجمالها فيما يلي:

- يشكل الائتمان المصرفي في معظم البنوك التجارية الجزء الأكبر من نتائجها.
- يقوم البنك بعدة دراسات خلال منح القرض فهو يواجه عدة اخطار عند القيام بمثل هده العملية.
- هناك العديد من النسب والمؤشرات التي يستعملها البنك من اجل تقدير مخاطر القرض التي يمكن ان تواجهه.
- لا يعتمد البنك على المعلومات التي يقدمها الزبون فقط بل يأخذ الضمانات المقدمة بالدرجة الأولى.
- اغلب القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي قروض مدعة من طرف الدولة
- في حال عدم استرجاع البنك لقرضه من طرف الزبون يعرضه الى القضاء.

3. **التوصيات:**

في ضوء ما توصلنا اليه من نتائج فإننا نقترح التوصيات التالية:

- يجب على البنوك الالتزام بأنظمة فعالة في مجال تسيير مخاطر القروض.
- السعي الى تدنية المخاطر الى اقصى حد ممكن.
- يجب ان يكون القرار الائتماني في البنك التجاري يعتمد على دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع والممول.
- على المصارف التعاون فيما بينهما عند منح القروض الضخمة وذلك من اجل توزيع المخاطر.

# قائمة المصادر والمراجع:

**قائمة المصادر و المراجع:**

**قائمة الكتب باللغة العربية:**


- د. احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- د. زيان سليم رمضان محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار الميسرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1996
- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2003.
- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2006.
- منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية- مصر، الطبعة الثالثة، 2010.
- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، واخرون، إدارة البنوك، دار الميسرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمل، الطبعة الثانية، 1996.
- د. رشاد العصار رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة متنوري، قسنطينة، الطبعة الثانية، 1996.
- زيان سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة أولى، 2000
- عبد المطلب عبد الحميدٌ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعيةٌ، الإسكندرية – مصر2000.
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، جامعة بوزريعة، الجزائر، طبعة 1993.

- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، اساسيات لاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية– مصر،2003.
- ايهاب الدسوقي، النقود والبنوك والبورصة، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، 2008.
- عبد الله الطاهر، مرفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، بدون بلد النشر، الطبعة الثانية، 2006
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002
- سعيد سيف النصر، دور المصارف في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000
- بن حبيب عبد الرزاق، اساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- ناصر سليمان، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2011.
- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الزهران للنشر، عمان . الأردن، طبعة 2007.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، طبعة الأولى 2008
- عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية – مصر، 2008.
- فلاح حسين الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 04، عمان، 2008.
- رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2013
- شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول" الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، 9.8 مايو 2005.

- أحمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، الطبعة الثانية،1999.

- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

- منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية منشأة المعارف، الإسكندرية،1999.

- مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية، تحليلها وقياسها وإدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الاقتصادية؛ جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 18.16 أفريل 2008.

- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الأولى، 2010.

- نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات . جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف . الجزائر، يومي14. 15 ديسمبر 2004.

**قائمة الكتب باللغة الفرنسية:**

- Anna set Khorche ،crédit d'exploitation, PGS Banque ,ESC,1997.
- George celée ,l'entreprise et la banque ,ed clet1983
- Sophie Brana, Michel Cazals, Pascal Kanffmann, économie monétaire et financière, 2éme Edition, Dunod, Paris,2003

**قائمة البحوث العلمية:**

- العايب ياسين، "استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، حالة BDL، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقصاد كمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007..

- حياة نجار، قاسم مليكة، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل"، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

- قاسيمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض البنكية، مدكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس ن الجزائر، 2009.

- صادي خديجة، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض، 'رسالة ماجستير غير منشورة'، فرع تسيير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1998-1999.

- صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة لدكتوراه، 2008.

# الملاحق

Dossier .....

Compte n° |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

Je soussigné (nom et prénom - la femme mariée indique le nom et le prénom du mari suivis de ses nom et prénoms de jeune fille)

.....

agissant (en mon nom personnel) ou (en qualité de président, trésorier, etc... de l'Association ou autre personne morale désirant ouvrir le compte) .....

.....

Date et lieu de naissance (1) .....

Nationalité (1) .....

Profession (1) .....

Adresse fiscale .....

Autre adresse (courrier) .....

N° de téléphone .....

Pièce d'identité présentée (nature, numéro, date, lieu, autorité l'ayant délivrée) .....

Documents (2) remis, à remettre : statuts, journaux de publications, pouvoirs, etc...) .....

ملف .....

حساب رقم |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

أنى الموقع اسفله ( اللقب والاسم، المرأة المتزوجة تذكر لقب واسم زوجها متبعين بلقبها واسمها قبل الزواج )

.....

المتصرف ( باسمي الشخصي )أو (بصفتي رئيسا أو أميـن مـال ،،، الخ . للجمعيـة ،،، أو أي شخص معنـوي آخـر يرغب في فتح حساب ) .....

تاريخ ومكان الولادة (1) .....

الجنسية (1) .....

المهنـة (1) .....

العنوان الجبائي .....

عناوين أخرى ( البريد ) .....

رقم الهاتف .....

بطاقة التعـريف المقدمـة ( نوعها، رقمها، تاريخها، مكـان تسليمها، السلطة التي سلمتها ) .....

الوثائق (2) (التي سلمت والتي ستسلم : القانون الاساسي منشورات الاعلانـات الشرعية، الفويضات ،،، الخ . ) .....

Dossier .....

Compte n° | | | | | | | | | | | |

Nous soussigné (raison sociale) .....

Représenté par (nom, prénom, qualité) .....

Numéro, lieu, date d'inscription au Registre du Commerce (un extrait vous sera remis par nos soins) .....

Siège Social (ou adresse fiscale) .....

Autre adresse (courrier) .....

N° de téléphone .....

Documents (remis, à remettre : statuts, journaux d'annonces légales, etc...) .....

pour les besoins de notre exploitation (1)

prions la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir nous ouvrir un compte courant sur ses livres

Pour la facilité de nos relations commerciales, toutes les opérations que nous traiterons avec la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** seront faites sous la dénomination.

Nous tenons à spécifier qu'en ce qui concerne ce compte notre intention est de créer entre nous et la **BANQUE DE**

ملف .....

حساب رقم | | | | | | | | | | | |

نحن الموقعون أسفله ( ذكر التسمية الاجتماعية للشركة )

الممثلة من لدن ( اللقب، الاسم والصفة )

رقم ومكان وتاريخ القيد بالسجل التجاري ( وسيتم تقديم نسخة من طرفنا )

مقر الشركة ( أو العنوان الجبائي ) .....

عناوين أخرى ( البريد ) .....

رقم الهاتف .....

الوثائق ( التي سلمت والتي ستسلم : القانون الاساسي، منشورات الاعلانات الشرعية ... الخ . ) .....

من أجل احتياجات مؤسستنا (1)

نرجو من **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** أن يفتح لنا دفاترا جاريا في سجلاته.

ولتسهيل علاقاتنا التجارية، فان كل العمليات التي سنجريها مع **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ستكون تحت اسم

ونؤكد فيما يتعلق بهذا الحساب أن نيتنا هي احداث حساب جار بيننا وبين **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، تترتب عليه كل

# بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

## بطاقة امضاء

## FICHE DE SIGNATURE

SIEGE : _____ : مركز

| Date d'ouverture تاريخ التسجيل | N° de compte رقم الحساب |
|---|---|
| | |

| TITULAIRE المستفيد | Signature الامضاء |
|---|---|
| NOM : _____ : اللقب | |
| PRENOMS : _____ : الاسم | |

PROFESSION : _____ : المهنة

ADRESSE FISCALE : _____ : عنوان الجبائي

ADRESSE COURRIER : _____ : عنوان البريد

N° PIECE D'IDENTITE : _____ : رقم بطاقة التعريف

DATE ET LIEU DE NAISSANCE : _____ : تاريخ ومكان الولادة

NATIONALITE : _____ : الجنسية TEL. : _____ : الهاتف

| MANDATAIRE المفوض | Signature الامضاء |
|---|---|
| M : _____ : السيد | |
| DATE : _____ : تاريخ | |
| M : _____ : السيد | |
| DATE : _____ : تاريخ | |
| M : _____ : السيد | |
| DATE : _____ : تاريخ | |
| M : _____ : السيد | |
| DATE : _____ : تاريخ | |

(Noter Instructions et Contentieux au Verso)

Imp. BADR - Alger

Rel. : CA 10 / CA 10 Bis / ARCH. 15 Ans

# أتفاقية القرض
## ( ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

**بين الموقعين أسفله:**

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره اربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000.00دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00 ، الكائن مقرها اللإجتماعى بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش .

الممثلة من طرف السيد .....مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية سبدو 517 .

المعين فيما يلي:البنك

**من جهة أخرى**

**و**

ا لسيدة : .....
ب ت و رقم ..... بتاريخ ..... في .....
( الإسم، اللقب أو عنوان الشركة ، العنوان، المقر الإجتماعى، الصفة القانونية وذلك حسب الحالة.....الخ)

**المعين فيما يلي: المقترض**

**من جهة من جهة أخرى**

حيث اتفقا و أقرا علي مايلي:

**موضوع الإتفاقية :**

BADR 517

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الديوان العمومي للمحضر القضائي
الأستاذ / [redacted]
محضر قضائي لدى محكمة سبدو
اختصاص مجلس قضاء تلمسان
الكائن مكتبه شارع الأمير عبد
القادر سبدو

# محـــــضـــر معاينـــة

( المادة 12 من : ق م .م.ق )

بتاريـــــــــــخ السادس عشر من شـــــــــــهر اوت سنة ألفين وخمسة عـــشر

نحن الأستاذ/ [redacted] محضر قضائي لدى محكمة سبدو مجلس قضـــــــاء تلمسان الكائن مكتبنا بشارع الأمير عبد القادر - سبـدو و الموقع أدنـــــــــــــاه

بناء على طلب السيـــد /[redacted]
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: [redacted]
الصادرة عن دائرة [redacted] بتاريخ : 2013/05/13

الرامـــــي إلى إجراء معـــاينـة مادية بحتة بخصوص:الإسطبل،

وبناء على المادة: 12 الفقرة 4 من القانـون رقم: 06 - 03 المؤرخ في: 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضـــــــــاني .

انتقلنا بتاريخ اليوم على الساعة العاشرة صباحا

إلى المكان المسمى "[redacted]"

للقـــــيام بالمعاينـــــــة المطلوبة أعـــــلاه

وحال وصولنـا، إلى عين المكان، الذي دلنـا عليه الطالب، عاينـا ما يلـي

عاينا وجود إسطبل مساحته حولي160متر مربع(144 مسقف بالزنك ، 16على شكل زريبة) به نوافذ التهوية وباب حديدي ومحالف.

وقد أنهينا مهمتنا وانسحبنا من الأمكنـة في حدود الساعة العاشرة والنصف صباحا.

= مـع كافـة التحفظـــات =

وإثباتا لكل ما تقدم، حررنا هذا المحضر و سلمنا نسخة منه للطالب، للعمل به وفقا للقانـون

المحضر القضائي

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 001.1640 00 ب

..... le .....

**B.P. D.A.** .....

A ..... Payer : ..... contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

.....

Souscripteur

.....

.....

.....

Domiciliation

.....

CA 19

# بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 د ج س ت رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر :17 شارع العقيد عميروش

المجمع الجهوي لاستغلال تلمسان 013

الوكالة المحلية للاستغلال سيدو 517

شارع 05 جويلية – سيدو

هاتف / فاكس 043544369/043544368

سيدو يوم :

المرجع :

إلى السيد(ة) :

الموضوع : الاعذار الثاني للوفاء بالدين قبل المتابعة القضائية

رقم الحساب البنكي :

نعلم السيد بأنكم لم تتقربوا إلى مقر الوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدو 517 بالرغم من توجيه الإعذار الأول لكم بتاريخ و المستلم من طرف شخصكم بتاريخ لتسديد الدين الواقع على ذمتكم و المقدر بـ:

و الفوائد المترتبة عنه و المقدرة بـ: دج حسب آخر بيان للقرض .

لذا نمهلكم مدة 15 يوما تحسب من تاريخ استلام هذا الاعذار أو من تاريخ العلم بوصوله للتقرب للبنك لتسديد الدين و تسوية وضعيتكم . و إلا تتخذ ضدكم كافة الإجراءات القانونية و القضائية لاستيفاء مبلغ الدين الواقع على عاتقكم .

تقبلوا منا كل الاحترام و التقدير

ع/ المدير

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU
DEVELOPPEMENT RURAL

DETAIL DE MONNAIE تجزيئ نقدي

Siège :..... وكالة :

Le :..... في:

Nombre | Espèces versées | Monnaie :..... نقد :

| | | |
|---|---|---|
| Billets | | |
| | 2000 | |
| | 1000 | |
| | 500 | |
| | 200 | |
| | 100 | |
| Pieces | ///// | |
| | 200 | |
| | 100 | |
| | 50 | |
| | 20 | |
| | 10 | |
| | 5 | |
| | 2 | |
| | 1 | |
| | 0.5 | |
| | 0.20 | |
| | 0.10 | |
| | 0.05 | |
| | 0.02 | |
| | 0.01 | |
| TOTAL | | |

اسم المودع
Nom du remettant :.....

اسم لزبون
Nom du client :.....
.....

عنوان
Adresse :.....
.....

رقم الحساب
Compte N° :.....

MONTANT EN LETTRE :..... مبلغ بالأحرف :

.....

# الفهرس

| العنوان | الرقم |
| --- | --- |
| الشكر | أ |
| الاهداء | ب |
| الاهداء | ج |
| تلخيص | د |
| قائمة المحتويات | ه |
| قائمة الجداول | و |
| قائمة الاشكال | و |
| قائمة الملاحق | و |
| المقدمة | 01 |
| الفصل الأول: الادبيات النظرية | 04 |
| تمهيد | 04 |
| المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية | 05 |
| المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها | 05 |
| أولا: تعريف البنوك التجارية | 05 |
| ثانيا: خصائص البنوك التجارية | 05 |
| المطلب الثاني: اهداف و وظائف البنوك التجارية | 06 |
| أولا: اهداف البنوك التجارية | 06 |
| ثانيا: وظائف البنوك التجارية | 06 |
| المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك التجارية | 08 |
| المبحث الثاني: ماهية القروض المصرفية | 09 |
| المطلب الأول: تعريف القرض المصرفي واهميته | 09 |
| أولا: تعريف القرض المصرفي | 09 |
| ثانيا: أهمية القرض المصرفي | 10 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: أنواع و وظائف القروض المصرفية | 11 |
| أولا: أنواع القروض المصرفية | 11 |
| ثانيا: وظائف القروض البنكية | 21 |
| المطلب الثالث: معاير وإجراءات منح القروض | 22 |
| أولا: معايير منح القروض | 22 |
| ثانيا: إجراءات منح القروض | 25 |
| المبحث الثالث: مخاطر القروض وطرق تسييرها | 28 |
| المطلب الأول: عموميات حول مخاطر القروض | 28 |
| أولا: تعريف خطر القرض | 28 |
| ثانيا: أسباب مخاطر الائتمان | 29 |
| ثالثا: أنواع مخاطر القرض | 30 |
| المطلب الثاني: تقدير وتقييم خطر القرض | 34 |
| أولا: طريقة التحليل المالي | 34 |
| ثانيا: طريقة القرض التنقيطي | 40 |
| المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية | 41 |
| أولا: تعريف تسيير مخاطر القروض | 41 |
| ثانيا: أساليب تسيير مخاطر القروض | 42 |
| خاتمة الفصل الأول | 48 |
| الفصل الثاني: الدراسات السابقة | 49 |
| تمهيد | 49 |
| المبحث الأول: عرض لاهم الدراسات السابق والمقارنة مع الدراسة الحالية | 49 |
| المطلب الأول: عرض لبعض الدراسات المحلية والعربية | 49 |
| أولا: دراسات سابقة محلية | 49 |
| ثانيا: دراسات سابقة عربية | 54 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية | 56 |
| خاتمة الفصل الثاني | 62 |
| الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية | 63 |
| تمهيد | 63 |
| المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 64 |
| المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 64 |
| أولا: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 64 |
| ثانيا: تعريف هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 65 |
| ثالثا: وظائف واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 67 |
| المطلب الثاني: القروض المقدمة من طرف BADR بنك - سبدو | 68 |
| أولا: أنواع القروض الممنوحة من طرف BADR بنك - سبدو | 68 |
| ثانيا: إجراءات منح القروض من طرف BADR بنك - سبدو | 72 |
| ثالثا: احصائيات القروض المقدمة من طرف BADR بنك - سبدو | 75 |
| المطلب الثالث: طرق تقييم وتسيير مخاطر القروض بالوكالة | 76 |
| أولا: أنواع مخاطر القروض بالوكالة | 76 |
| ثانيا: طرق تقييم مخاطر القروض بالوكالة | 76 |
| ثالثا: تسيير مخاطر القروض بالوكالة | 77 |
| المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استغلالي ب BADR بنك - سبدو | 78 |
| المطلب الأول: دراسة تطبيقية لقرض R'FIG في بنك BADR | 78 |
| أولا: حالة قرض "R'FIG " مسددة | 78 |
| ثانيا: حالة قرض "R'FIG " غير مسددة | 81 |
| المطلب الثاني: تحليل النتائج | 83 |
| خاتمة الفصل الثالث | 84 |
| خاتمة عامة | 85 |

| | |
|---|---|
| **المراجع** | **88** |
| **الملاحق** | **93** |
| **الفهرس** | **108** |